



# The Extent of Imam Al-Shafi'i's "Al-Risa'la" on the Development of Usul al-Fiqh Literature: A Comparative Analytical Study

Awat Mohamad Agha Baba

009647702147879

awat.agha@uoh.edu.iq

Assistant professor. University of Halabja, Education college of Sharazoor,

Human Development

Iyad Kamil Hilal

ikhelal@gmail.com

## Abstract:

This paper, entitled The Extent of Imam Al-Shafi'i's "Al-Risa'la" on the Development of Usul al-Fiqh Literature: A Comparative Analytical Study investigates the impact of Imam Shafi'i's epistle (al-Risa'la) on the writings in Usul al-Fiqh, as some academic circles dispute its potential effect. They argue that writings in Usul al-Fiqh paused for two centuries after Shafi'i's departure, i.e. from the 2<sup>nd</sup> Islamic century to the 4<sup>th</sup>. However, there is a consensus among Islamic scholars that The Risa'la has a significant influence on Usuli scholarly work. Of course, each party has their own evidence to support their argument. Academically, this controversial issue can only be settled by researchers seeking the facts and approving the logical perspective.

Of the questions to be answered are: is it a fact that composition in Usul al-Fiqh has paused for two years? Is it real that The Risa'la has not affected



the enhancement of Usul al-Fiqh writing? And, is it true that The Risa'la itself is not an Usuli work in nature as it does not apply to the definition of Usul al-Fiqh genre? To answer these questions, a comparative analytical approach has been employed by analyzing the extent to which The Risa'la influenced the composition of Usul al-Fiqh and then drawing a comparison between the two views.

The researchers have arrived at some significant findings as the Risa'la is, in nature, an Usul al-Fiqh book dealing with Usuli issues, and that writing in the realm of Usul al-Fiqh did not stop after Shafi'i's death, but continued steadily. It has been noticed that Islamic scholars kept composing of the issues of The Risa'la either in terms of explanation or building upon what Shafi'i composed, or even criticizing some of his methodological tools like analogy (qiyas), consensus (ijma'), and the deeds of al-Madina's people. Some of these works are already published, some are still manuscripts, while others are lost, which might be the reason of denying the effect of The Risa'la. In brief, the study has concluded the effect of The Risa'la and the fact that Usuli scholars never stopped their compositions in the field after Shafi'i's departure.

**Key words** :Influence. Usul. Risala. Authorship. Third century. Fourth century.



## مدى تأثير كتاب الرسالة للإمام الشافعي في حركة التأليف الأصولي دراسة تحليلية مقارنة

أ.م.د. ثاوات محمد آغا بابا

009647702147879

awat.agha@uoh.edu.iq

أستاذ مساعد في جامعة حلبجة، كلية التربية في شارقة زور، قسم التنمية البشرية

إياد كامل هلال

ماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

ikhelal@gmail.com

### الملخص:

يتعلق هذا البحث ببيان "مدى تأثير<sup>(1)</sup> كتاب الرسالة للإمام الشافعي في حركة التأليف الأصولي" حيث ظهرت في الأوساط الأكاديمية بعض الكتابات والبحوث والمحاضرات تبني تأثير رسالة الشافعي في التأليف الأصولي، أو تقول إن التأليف الأصولي قد توقف بعد الشافعي زهاء قرنين أي: من القرن الثاني حتى القرن الرابع المجري. وهذا الرأي مخالف لرأي الجمهور الذين يرون تأثير رسالة الشافعي في حركة التأليف الأصولي. وكل واحد من الفريقين أدلى به. وهنا يأتي دور الباحثين للتحقيق من صحة هذين الرأيين ومدى مطابقتهم ل الواقع العلمي. فهل حقاً أن التأليف الأصولي قد توقف مدة قرنين من الزمن؟ وهل حقاً أنه لا أثر للرسالة في حركة التأليف الأصولي بعدها؟ وهل كتاب الرسالة لا يعتبر كتاباً أصولياً لأن تعريف علم أصول الفقه لا ينطبق عليها؟ وقد استخدم المنهج التحليلي المقارن وذلك من خلال تحليل مدى تأثير رسالة الإمام الشافعي في حركة التأليف الأصولي. ومن ثم المقارنة بين الرأيين. وقد توصل البحث إلى نتائج أهملها: أن كتاب الرسالة كتاب أصولي يتناول مباحث أصولية، وأن التأليف الأصولي لم يتوقف بموت الشافعي رحمة الله؛ بل استمر بشكل ملحوظ، حيث وجد التأليف الأصولي إما شرحاً للرسالة وإما تأسيساً على ما ألفه الشافعي، وإما رداً عليه في بعض المسائل كالقياس والإجماع وعمل أهل المدينة. وبعض هذه

(1) التأثير لغة: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء ترك فيه أثراً، وأثر المسيف ضربته، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق، د. مهدي المخزومي وآخرون (القاهرة: دار ومكتبة الملال، د.م)، ج. ٨، ص. ٢٣٦-٢٣٧؛ أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، د.س، ١٩٧٩)، ج. ١، ص. ٤٥؛ محمد بن مكرم بن على بن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج. ٤، ص. ٥.



المؤلفات قد طبع، أو مازال مخطوطاً؛ ولكن تم توثيق هذه الكتب في المراجع المختلفة، أو فقد. وهذا ما جعل بعضهم يظن أنه لم يكن للشافعي تأثير فيمن بعده، أو أنَّ التأليف الأصولي قد توقف بموت الشافعي، وهو ملحوظ ليس بالقوى؛ بل ضعيف وبعيد. وبالتالي، فإنَّ هذا ليس دليلاً على أنَّ الشافعي لم يكن له تأثير، أو أنَّ التأليف الأصولي قد توقف بموت الشافعي.

الكلمات المفتاحية: التأثير، الأصول، الرسالة، التأليف، القرن الثالث، القرن الرابع.





## مدى تأثير كتاب رسالة الإمام الشافعي في حركة التأليف الأصولي دراسة تحليلية مقارنة

أ.م.د. ثاوات محمد آغا بابا

أستاذ مساعد في جامعة حلبيجة، كلية التربية في شارق زور، قسم التنمية البشرية

إياد كامل هلال

ماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

### المقدمة:

مر التأليف في أصول الفقه بمراحل عديدة حتى وصل إلى ما وصل إليه. وهذا طبيعي في العلوم كلها وينطبق على مؤلفات أصول الفقه. فالمؤلفات الأصولية التي نمت وازدهرت عبر العصور، كانت امتداداً طبيعياً، ونمّوا طبيعياً لما بدأ في عصر الشافعي. وقد سعى الدكتور طه جابر العلواني هذه المراحل بالأطوار حيث يقول: "لقد مر علم أصول الفقه بأطوار متعددة، أولاً حين كان مجموعة من الضوابط الشائعة في أذهان مجتهدي الصحابة لا تعرف لها أسماء اصطلاحية، ولا عناوين فنية، ولكنها أمور يعرفها أولئك المجتهدون سليقة، وينطلقون منها معرفة الأحكام كما كانوا ينطقون اللغة سليقة، ويدركون الفرق بين اللحن والاستقامة من غير حاجة بهم إلى قواعد وضوابط عرفها واستخدمها من جاء بعدهم، والطور الثاني فهو الطور الذي شاعت فيه هذه القواعد وضوابط، وتقلبت على السنة العلماء، وعرفتها مخالفهم، والطور الثالث فهو الطور الذي جمع فيه عالم قريش الإمام محمد بن إدريس الشافعي هذه القواعد في كتاب وعرضها عرضاً نظرياً استدللاً رائعاً، حولها إلى منهج بحث في أدلة الفقه يتوصل الفقيه بمقتضاه إلى الأحكام الفصصية. والطور الرابع وهو الطور الذي بدأ بعد انتشار رسالة الإمام الشافعي وشيوعها".<sup>(١)</sup> أما الدكتور وائل حلاق فقد أوصل هذه المراحل إلى ثنائية مراحل: "مرحلة نشأة التنظير تبدأ من ١٦٠ هـ إلى حدود ٢٥٠ هـ، المرحلة الثانية تبدأ من ٢٣٠ هـ إلى ٣٣٠ هـ، المرحلة الثالثة وهي مرحلة الظهور تبدأ من سنة ٣١٠ هـ إلى ٤٠٠ هـ، والمرحلة الرابعة هي مرحلة الالكمال تبدأ من سنة ٣٨٠ هـ إلى ٥٢٠ هـ، والمرحلة الخامسة وهي مرحلة التحسينات والتكميلات تبدأ من

(١) طه جابر العلواني، نظرات في تطور علم أصول الفقه، مجلة أضواء الشريعة، الرياض، العدد العاشر، ٢٠١٤ هـ، ص ١٢٣.



سنة ٦٥٠٠ هـ إلى حدود ٦٢٠ هـ، والمرحلة السادسة وهي مرحلة التوسيع والامتداد تبدأ من سنة ٦٠٠ هـ إلى حدود ٨٠٠ هـ، والمرحلة السابعة وهي مرحلة الاستقرار والتحسينات الإضافية تبدأ من سنة ٨٠٠ هـ إلى ١٢٥٠ هـ، والمرحلة الثامنة وهي مرحلة الهبوط والانحدار تنتهي من سنة ١٢٥٠ هـ إلى الآن<sup>(١)</sup>

هذه المراحل أو الأطوار تبين أن حركة الكتابة في علم أصول الفقه نمت وتطورت بشكل طبيعي بعد الشافعي دون فجوة. وهذا البحث سيجيب على هذه الإشكالية. وتكون مشكلة البحث في بيان مدى تأثير رسالة الشافعي في حركة التأليف الأصولي، هل أثرت؟ وما مدى تأثيرها في التأليف في القرنين الثالث والرابع الهجري بعد الشافعي في علم الأصول؟

وقد استخدم المنهج التحليلي المقارن من خلال جمع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وتحليلها ونقدها واستخلاص النتائج من هذا التحليل والمقارنة. وتأتي أهمية البحث في بيان أن الرسالة كتاب أصولي تناولت مباحث أصولية وأن الكتابة الأصولية نمت بشكل طبيعي ابتداء من الشافعي، حيث يعتبر أول من دون هذه القواعد ومن ثم أثر على من أتى بعده في تفريع الأصول والقواعد، أو كان سببا في الرد عليه من قبل الآخرين في بعض المسائل. ويكون البحث من مطلبين: المطلب الأول: مراحل كتابة كتاب الرسالة وعلاقتها بمباحث الأصول، والمطلب الثاني: مدى تأثير كتاب الرسالة في حركة التأليف الأصولي بعد الشافعي.

#### الدراسات السابقة

- ١- الدكتور طه جابر العلواني، علم أصول الفقه نشأته وتأريخه وتدوينه، مجلة المسلم المعاصر، العدد الرابع عشر، رباعي الثاني، جمادي الأولى، جمادي الثاني (١٩٧٨/٣٩٨هـ).
- ٢- الدكتور طه جابر العلواني، نظرات في تطور علم أصول الفقه، مجلة أصوات الشريعة، العدد العاشر، الرياض، (١٩٨٢/٤٠٢هـ).
- ٣- الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، (ط ١٩٨٣).

(١) عبد الحميد الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق سياق الطرح ومنهج المعالجة، بحث منشور في مجلة المدونة، مجلة علمية محكمة يصدرها مركز الدراسات الإسلامية بالقروان، في تونس، العدد السادس ٢٠٢٤-٢٣٢٤، ص ٢٣٨-٢٤٠. وللمزيد ينظر Uṣūl al-Fiqh and Shāfi‘i’s Risāla Revisited. Journal of Arabic and Islamic Studies • 19 (2019). Colombia University. p150-152



- ٤- الدكتور أحمد عبد الله محمد الضويحي، علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري: دراسة تاريخية استقرائية تحليلية، (ط ٢٠٠٦).
- ٥- الدكتور يوسف الهواري، أصول الفقه في القرن الثالث للهجرة، (ط ٢٠١٢).
- ٦- الدكتور مصطفى سعيد الخن، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، (ط ٢٠٢٠).
- ٧- محمد أمين مصطفى يوسف البكري، الرسالة للشافعي في ميزان العلم، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، العدد ٢٥، ٢٠٢٠.
- ٨- الدكتور ديفين ستنيوارت في مقدمة تحقيقه لكتاب محمد بن داود الظاهري في أصول الفقه، الوصول إلى علم الأصول وانظر باللغة الإنجليزية- Devin J. Stewart, Muhammad B. Daud al-Zahiri's manual of Jurisprudence (2022).
- ٩- علي أحمد محمد الراشدي، أثر الرسالة للشافعي في إكساب المهارة الأصولية دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد ٢٠٧ الجزء الثاني، السنة ٥٧ جمادي الأولى، (١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م).
- ١٠- عبد الحميد الرافق، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق سياق الطرح ومنهج المعالجة، بحث منشور في مجلة المدونة، مجلة علمية محكمة يصدرها مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، في تونس، العدد السادس، (٢٠٢٤-٢٠٢٣م).
- ١١- Wael B. Hallaq, Was Al-Shafi'i the Master Architect of Islamic Jurisprudence?" International Journal of Middle East Studies, Volume 25, Issue 4, (Nov, 1993). Cambridge University press.
- ١٢- Ahmet Temel, The Missing Link in the History of Islamic Legal Theory: The Development of Usul al-Fiqh between al-Shafi'i and al-Jaṣṣāṣ, during the 3rd/9th and Early 4th/10th Centuries. PhD, (Sep, 2014). University of Colombia.



١٣- Ahmed El Shamsy, Bridging the Gap: Two Early Texts of Islamic Legal Theory. *Journal of the American Oriental Society*. 137. 3 (2017), university of Chicago.

١٤- *Uṣūl al-Fiqh and Shāfi‘ī’s Risāla Revisited*. *Journal of Arabic and Islamic Studies* • 19 (2019). Colombia University.

#### التعليق على الدراسات السابقة

من خلال التتبع والاستقراء لم يجد الباحثان بحثاً باللغة العربية أو الإنجليزية بهذا العنوان مخصصاً لمناقشته هذه المسألة "مدى تأثير كتاب الرسالة للإمام الشافعي في حركة التأليف الأصولي" دراسة تحليلية مقارنة يستوعب رأي الفريقين. ويتبع باستقراء هذه الدراسات السابقة، يتبيّن أنَّ منهم من لم يتطرق للموضوع المبحوث كالباحث علي أحمد محمد الراشدي في بحثه أثر الرسالة للشافعي في إكساب المهارة الأصولية دراسة تحليلية، أو أنَّ بعضها تطرق للموضوع بشكل محدد مثل تأثير الرسالة أو عدم تأثيرها؛ وبعضها ورد بشكل ردود على الآخرين. فمثلاً وائل حلاق كتب يرد على جوزيف شاخت عندما استنتاج في كتابه (أصول الفقه الحمدي / the origins of Muhammadan jurisprudence) إلى أنَّ الشافعي هو أول من سعى إلى تدوين علم أصول الفقه. فكتب وائل حلاق للرد على هذه النتيجة. ومثلاً يرد أحمد الشمسي في *Bridging the Gap: Two Early Texts of Islamic Legal* (١) على وائل حلاق في أنَّ لرسالة الشافعي تأثيراً على من أتى بعده في علم أصول الفقه.

والذي يميز هذا البحث عن تلك الدراسات هو، أنَّ البحث يركز على مناقشة هذه المسألة، ثم مقابلة رأي الفريقين في تناولهما للمسألة سواء أكان الفريق القائل بعدم تأثير كتاب الرسالة في حركة التأليف الأصولي، وبالتالي يرون وجود فجوة بعد الرسالة إلى القرن الرابع، أم الفريق القائل بخلاف هذا الرأي، ثم بيان الرأي

(1) Ahmed El Shamsy, *Bridging the Gap: Two Early Texts of Islamic Legal Theory*. *Journal of the American Oriental Society*. 137. 3 (2017), university of Chicago. P 505, 508, 509.



الذي ترجم للباحثين وذلك بالاستعارة والاستفادة من هذه الدراسات التي هي اللبنة الأولى لبناء البحث ومادتها الأولية لسيجهه.

المطلب الأول: مراحل كتابة كتاب الرسالة وعلاقتها بباحث الأصول

الفرع الأول: مراحل كتابة كتاب الرسالة

لا بد هنا من وقفة لتبیان الظروف التي ظهرت فيها الرسالة. في عهد الشافعی كان الفقهاء ينقسمون إلى ما يعرف مدرسة الرأي مثل أبي حنيفة، ومدرسة الحديث مثل مالك<sup>(١)</sup>. وكان النقاش طبيعياً بين المدرستين. هذا من ناحية الفقه، أما من ناحية علم الكلام، فإن المعتزلة كانوا قد ظهروا وظهرت فيما بعد محنّة خلق القرآن حين فرض المأمون (ت ٢١٨ هـ) بالقوة على الناس رأي المعتزلة. وكان النقاش في ذلك العصر يدور حول كثير من القضايا مثل دور الرواية والاحتجاج بالخبر الواحد. هذا بالإضافة إلى النقاش في قضايا أصول الفقه بين أتباع أبي حنيفة وغيرهم، وبين أتباع مالك وغيرهم. كما كان يجري في المراسلات بين الإمام الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) والإمام مالك، ثم النقاشات والمناظرات بين أتباع الليث بن سعد وأتباع مالك في مصر.

أما فيما يتعلق بسبب تأليف الشافعی الرسالة، فإن الروايات تذكر أنَّ عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ) أرسل إلى الشافعی يطلب منه أنْ "يضع له كتاباً فيه معايير القراءان، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجّة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القراءان والسنة فوضع له الرسالة"<sup>(٢)</sup> أي: أنَّ عبد الرحمن المهدي شهد النقاش الدائر حول هذه القضايا بين الفقهاء أنفسهم، وبين أهل السنة والمعزلة. ويبدو أنَّه أدرك لا بد للناس من مرجع يتناول هذه القضايا التي لا يجوز أنْ تترك للناس يتدارسونها بالرواية وببعض الأبحاث التي تناولت قضايا

(١) أهل الحديث وأهل الرأي، أو كما يقال: "طريقة أهل الرأي والقياس وهم أهل الحديث، وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز، وكان الحديث قليلاً في العراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه فلذلك قيل أهل الرأي ومقدّم جماعتهم أبو حنيفة، وإمام أهل الحجاز مالك بن أنس والشافعی من بعده". ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون (مصر: مطبعة مصطفى محمد، د.م)، ص ٤٤٦.

(٢) محمد بن إدريس الشافعی، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر (مصر: مصطفى البابی الحلی، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م)، ص ٤؛ ابن حجر العسقلاني، في مناقب الإمام الشافعی، تولی التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضی (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص ٧٨.



جزئية. وقد لقي هذا الطلب صدى عند الشافعي فكتب الرسالة مرتين. الأولى في العراق وتعرف بالرسالة القديمة التي لم تصلنا وكتبها قبل ذهابه إلى مصر كما هو معروف، ثم كتب الرسالة في مصر التي بين أيدينا وما بين أيدينا الآن هو الرسالة الجديدة التي كتبها في مصر.

وسبب كتابة الرسالة في مصر من جديد وصوله قيمة النصج حين استقر به المقام في مصر. وتنقله الكثير قبل أن يستقر به المقام في مصر. وفي تلك الفترة، قبل الاستقرار في مصر، كان رحمة الله قد تعرض لفقه الرأي وفقه الحديث، كما أنه تعرض لفقه الأوزاعي في اليمن. ولا شك أن هذا أوجد عنده نزعه شديدة للبحث. حتى إذا استقر في مصر، اتصل بفقهه الليث وهذا الاتصال بفقهه بعد الترحال والاطلاع، هو الذي أسهم في نضجه. وفي هذا الصدد يقول البنتاجي: "وفي نهاية هذه الجولات، كان القرن الثاني قد أوشك أن ينتهي، وكان علم الشافعي أيضا قد نضج واتكمل، وكانت عقريته وأصالته واستقلاله الفكري قد هيأت له خطة تشريعية مستقلة هي ما يمكن أن نطلق عليه (منهج الشافعي في التشريع). وعندئذ كان رحمة الله قد تهيأ تماما لمرحلة (الإعطاء). ومن ثم فإنه لما قدم إلى مصر أعطى أصحابه وتلاميذه حصاد السنوات الخمسين التي عاشها في القرن الثاني".<sup>(١)</sup>

وقد قال الشافعي لعمرو بن سواد السريحي أحد تلامذته (ت 245 هـ): "ما لك لا تكتب كتي؟ فسكت. فقال له رجل: يزعم أنك كتبت، ثم غيرت، ثم كتبت ثم غيرت، فقال الشافعي: الآن حمي الوطيس".<sup>(٢)</sup> يعني أن ما كتبه رحمة الله الآن اكتمل بعد جهود طويلة. ولذلك ليس عجيبا أن يقول أحمد عن الشافعي: "عليك بالكتب التي وضعها في مصر، فإنه وضع هذه الكتب في العراق ولم ينكمدها، ثم رجع إلى مصر فاحكم (أتقن) ذلك".<sup>(٣)</sup> وهذا لأنه كان رحمة الله: "أملأها بعد وضعها وتأليفها وكتابتها وتحريرها على كبار أصحابه المصريين وعلى رأسهم الربيع بن سليمان المرادي (ت ٢٧٠ هـ) وقد رواها الناس عنه وعن

(١) محمد بنتاجي، مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري (منشورات كلية الشريعة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٣٠.

(٢) أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي، مناقب الشافعي، تحقيق: أحمد صقر (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٥٧.

(٣) البهقي، مناقب الشافعي، ج ١، ص ٢٦٣. بنتاجي، مناهج التشريع الإسلامي، ج ١، ص ٦٥.



غيره.<sup>(١)</sup> أي: أنَّ المرحلة الثانية في الحياة العلمية للشافعِي كانت بعد انتقاله من العراق واستقراره في مصر، واطلاعه على فقه الليث الذي كان يتراسل مع مالك الذي أخذ عنه الشافعِي في المدينة مكْهَ من نظرة جديدة لما أخذَهُ عن مالك في المدينة حيث مدرسة الحديث، وما أخذَهُ عن مدرسة الرأي في بغداد. كانت محصلة هذا كله هي آراؤه الجديدة التي نضجت فدَوْهَا في الرسالة الجديدة التي كتبها في مصر بعد أنْ انتهى المقام به هناك. وفي مصر وصل رحْمَهُ اللَّهُ مَرْحَلَةُ النَّضْجِ. وما ساعدَ في نضجه تقلُّهُ الكثير بين الأمصار. وهذا التَّنْقُلُ أَعْطَاهُ فرصةً للتفاعل مع مختلف المُشارِبِ والمدارسِ، والاطلاع على مختلف الآراءِ، وتلقي مختلف العلوم على اختلاف مناهج الدراسةِ والبحثِ فيها. فها هو في المدينة يلتقي مالك وهو إمام مدرسة الحديث، وفي مكَّةَ أخذَ عن مسلم بن خالد النَّجْحِي (ت ١٨٠ هـ) وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ). وفي العِرَاقِ التقى بعضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وأَخْذَ عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (ت ١٨٩ هـ) فقهَ أَبِي حَنِيفَةَ (ت ١٥٠ هـ) إِمامَ مدرسةِ الرأي. كما أنهُ أَخْذَ في العِرَاقِ عن وَكِيعَ (ت ١٩٠ هـ). أما في الْيَمَنِ فَإِنَّهُ أَخْذَ عن عُمَرِ بْنِ سَلَمَةَ (ت ٢١٤ هـ) صاحبَ الْأَوْزَاعِيِّ (ت ١٥٧ هـ)، وَحِينَ اتَّقَلَ إِلَى مَصْرَ، أَخْذَ عن أَصْحَابِ الْلَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ت ١٧٥ هـ). واللَّيْثُ خَالِفُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ الْفَضَائِلِ. كَمَا أَنَّهُ تلَقَّى عَنِ السَّيِّدَةِ نَفِيسَةَ (ت سَنَةٌ ٢٠٨ هـ) مِنْ سَيِّدَاتِ بَيْتِ الْبُوْبَةِ وَسَعَى عَلَيْهَا الْحَدِيثُ.<sup>(٢)</sup> أي: أنَّ الشافعِي تلَقَّى فقهَ الأمصارِ الإِسْلَامِيَّةِ كُلُّهَا: مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْيَمَنَ وَالْعِرَاقَ وَمَصْرَ، كَمَا أَنَّهُ أَخْذَ عَنِ أَهْلِ الرَّأِيِّ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ مَعًا. هَذَا التَّنْوُعُ فِي الْأَخْذِ لَمْ يَتَوفَّرْ لِغَيْرِ الشافعِي مُطْلَقًا. وَلَذِلِكَ فَإِنَّ مَا قَدَّمَهُ الشافعِيُّ فِي مَصْرَ يَعْتَبَرُ حِصَادَ السَّنَنِ الَّتِي عَاشَهَا وَالاطلاعُ الْوَاسِعُ الَّذِي تَوَفَّرَ لَهُ. وَيَجِبُ أَنْ لَا نَنْسَى أَنَّ مَا سَاعَدَ الشافعِيَّ أَنَّ لِغَتَهُ كَانَ يُخْتَجِّ بِهَا كَمَا قَالَ أَبْنَ هَشَامَ النَّحْوِيِّ (ت ٧٦١ هـ): "الشافعِيُّ كَلَامُهُ لِغَةٌ يُخْتَجِّ بِهَا".<sup>(٣)</sup> وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦ هـ): "صَحَّحْتُ أَشْعَارَ هَذِيلَ عَلَى

(١) طه جابر العلواني، علم أصول الفقه نشأته وتأريخه وتدوينه (مجلة المسلم المعاصر، العدد الرابع عشر، ربيع الثاني، جمادي الأولى، جمادي الثاني ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م)، ص ٤٧.

(٢) شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، وفيات الأعيان وأئمَّةُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر، د. ط، ١٩٧٧)، ج ٥، ص ٤٢٣-٤٢٤.

(٣) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣)، ج ١، ص ٤٠٢؛ الشافعِيُّ، الرِّسَالَةُ، ص ١٤.



فَتِيْ مِنْ قُرِيْشٍ يَقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيُّ.<sup>(١)</sup> هَذِهِ الصَّفَاتُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا حَبَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الذَّكَاءِ مَكَّنَتِ الشَّافِعِيَّ أَنْ يُقْدِمَ لِأَصْوَلِ الْفَقْهِ مَا قَدَّمَ.

وَبِسَبِّبِ هَا التَّغْيِيرِ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ فِي حَلٍّ مِنْ رُوْيَ عَنِ الْقَدِيمِ."<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيُّ مِثْلُ النَّوْوِيِّ: "كُلُّ مَسَأَلَةٍ فِيهَا قَوْلَانٌ لِلشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ قَدِيمٌ وَجَدِيدٌ، فَالْجَدِيدُ هُوَ الصَّحِيفُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ مَرْجُوْعٌ عَنْهُ"<sup>(٣)</sup>؛ وَقَالَ: "لَيْسَ لِلْمُفْتَى وَلَا لِلْعَامِيِّ الْمُنْتَسِبِ إِلَى مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي مَسَأَلَةِ الْقَوْلَيْنِ أَوِ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا بِغَيْرِ نَظَرٍ، بَلْ عَلَيْهِ فِي الْقَوْلَيْنِ الْعَمَلُ بِآخِرِهِمَا"<sup>(٤)</sup>.

مِنْ دَرَاسَةِ سِيرَةِ الشَّافِعِيِّ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا تَيَسَّرَ لَهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لِغَيْرِهِ. فَهُوَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى الْمَدَارِسِ كُلُّهَا وَالْمَشَارِبِ جَمِيعَهَا، وَاتَّصَلَ بِأَئِمَّةِ الْمَدَاهِبِ وَتَلَامِذَتِهِمْ فِي آنِ وَاحِدٍ. يَقُولُ أَبُو زَهْرَةُ: "هَكُذَا اجْتَمَعَ لِهِ فَقْهُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرُ وَالْعَرَاقُ."<sup>(٥)</sup>؛ وَكَذَلِكَ فَقْهُ الْيَمَنِ. لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَجِيبًا أَنْ يُنْبَغِي هَذَا النَّبُوْغُ. وَبِهَذَا فَإِنَّ سَبِّبَ التَّغْيِيرِ فِي تَفْكِيرِ الشَّافِعِيِّ الْأَصْوَلِيِّ هُوَ طَبِيعِيٌّ وَبِسَبِّبِ النَّضْجِ فِي التَّفْكِيرِ، وَإِدْرَاكِ مَوَاطِنِ الْخَطَا فِي أَصْوَلِهِ الْقَدِيمَةِ. كَمَا يَقُولُ لَمِينُ النَّاجِيِّ أَنَّهُ: "دَائِمُ الْفَحْصِ فِي الْأَدَلَةِ، يَنْقَدِهَا وَيَحْصُصُهَا، دَائِمُ الْمَنَاظِرَةِ مَعَ تَلَامِذَتِهِ وَمَعَ غَيْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ قَوْلًا وَيَرْجِعُ عَنْهُ، وَقَدْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى، وَقَدْ يَقُولُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالًا وَلَا يَتَبَيَّنُ لَهُ وَجْهُ التَّرجِيْحِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ السَّبِّبَ الرَّئِيْسِ فِي تَغْيِيرِ رَأْيِ الشَّافِعِيِّ هُوَ عَامِلُ التَّرجِيْحِ، وَمِنْ خَلَالِ اسْتَقْرَائِيِّ لَا خِتَالِ فِي اجْتِهَادَاتِ الشَّافِعِيِّ بَيْنِ الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ ظَاهِرٌ أَنَّ عَوْمَلَ التَّرجِيْحِ ثَلَاثَةُ:

١. التَّرجِيْحُ بَيْنِ الْأَدَلَةِ النَّقْلِيَّةِ

٢. التَّمَسُّكُ بِظَوَاهِرِ النَّصْوُصِ فِي مَقَابِلِ قِيَاسِ أَوْ غَيْرِهِ

(١) الْحَمْوَى، مَعْجَمُ الْأَدِيَّاءِ، ج٦، ص٤٠٢.

(٢) بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَهَادِ الرِّزْكَشِيِّ، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي أَصْوَلِ الْفَقْهِ (د.م: دَارُ الْكَتَبِيِّ، ط١، ١٩٩٤)، ج٤، ص٣٥٧.

(٣) مُحَمَّدُ الدِّينِ بْنُ شَرْفِ النَّوْوِيِّ، الْجَمْعُ شَرْحُ الْمَهْدِبِ (الْقَاهِرَةُ: إِدَارَةُ الْطَّبَاعَةِ الْمُنْبِرِيَّةِ، د.ط، ٤٤٣٤-١٣٤٧هـ)، ج١، ص٦٦.

(٤) النَّوْوِيُّ، الْجَمْعُ، ج١، ص٦٨.

(٥) مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ، الشَّافِعِيُّ حَيَاتُهُ وَعَصْرُهُ آرَأُوهُ وَفَقْهُ (الْقَاهِرَةُ: دَارُ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ط٢، د.س)، ص٤٠.



### ٣. الترجيح بين الأقيسة.<sup>(١)</sup>

ويمكن أن يقال هذا في جميع المسائل التي رجع فيها الشافعی عن قوله القديم وقال بالقول الجديد؛ لأنَّ المختهد يرجع عن قول اجتهاد فيه بناءً على بعض العوامل مثل قوة الدليل أو حصول التغير في طريقة اجتهاداته. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن هذا يعتبر دليلاً على تأثير الشافعی وتأثيره من يتدارس علم الأصول أي: أنه بعد البحث والمحوار والنقاش مع من حوله من العلماء وطلاب العلم حصل لديه هذا التغير في آرائه.

### الفرع الثاني: كتاب الرسالة وعلاقتها بمباحث الأصول

إنَّ سبب نشأة علم أصول الفقه كما يقول محمد بن الفاضل بن عاشور: "كانت نشأة علم أصول الفقه لأجل ضبط موقع الخلاف بين أمصار الفقهاء التي تأسست بفقهاء الصحابة رض، وتكون فيها فقهاء التابعين، ثم تكون فيها فقهاء تابعي التابعين الذين كان بهم استقرار المذاهب والإفصاح عن القواعد الأصولية التي كان الفقه يسير عليها من قبل بدون أن يفصح عنها الفقهاء".<sup>(٢)</sup> ويتابع: "وبحذه النشأة التي نشأ بها علم الأصول، وكان ظهوره الأتم على يد الإمام الشافعی رض. فبذلك تكونت المذاهب في معناها الخاص وأصبحت مذاهب ذات مبادئ مضبوطة وذات قواعد مقررة هي التي نعبر عنها بالأصول".<sup>(٣)</sup> ويتابع: "ومن هذا التكوين الذي تكون به علم أصول الفقه، ونشأت به المذاهب في معناها الخاص، تكون الاجتهاد المذهبي الذي نعبر عنه بالاجتهاد المقيد، والذي كان عمل الفقهاء فيه اجتهاداً تفريعياً لا اجتهاداً تأصيلياً".<sup>(٤)</sup> ويتابع: "ولذلك اعتبر الفقهاء في هذا الدور فقهاء تفريع، أو مجتهدين مقيدين. ومقلدين في الأصول التي قررها أيمتهم من حيث الحجية وعدم الحجية، وكانوا مستقلين في الفروع بحيث إنهم كانوا في الاستدلال بتلك الأصول، وفي طرائق الاستدلال، وفي الاجتهاد في ادراجه الواقعة الجزئية تحت القاعدة الكلية وتحت المنهج الاستدلالي الذي سار

(١) ملين ناجي، القديم والجديد في فقه الشافعی (الرياض: دار ابن القیم، ٢٠٠٠)، ص ٣٥٠-٣٥١.

(٢) محمد الفاضل بن عاشور، محاضرات (تونس، مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩)، ص ٣٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٣٤.



عليه إمامهم من قبل؛ كانوا مستقلين".<sup>(١)</sup> ويتابع: "ولهذا فإن علم أصول الفقه قد أصبح في حقيقة الأمر سياجاً للمذاهب، ومقيداً للفقهاء بحيث إنه هو الذي تقاصرت به حركة الاجتهاد بعد أنْ كانت مطلقة فصارت مقيدة. لأن الناس أصبحوا لا يقلدون في الفروع فيبيرون مجتهدين ولكنهم ينقيدون بالأصول التي وضعها آئية المذاهب. ولأجل ذلك، فإن علم أصول الفقه لما اعتبر سياجاً مذهبياً وجامعاً بين طائفة من الفقهاء متلازمة الأفراد على تعاقب الأجيال يقلد بعضها بعضاً في حجية ما قال الأول بحججته، ويستقل اللاحق عن السابق في طرق تطبيق تلك الحججة لاستخراج الأحكام الشرعية التفصيلية منها".<sup>(٢)</sup>

أما الدكتور وائل حلاق فقد كتب بحثين الأول بعنوان: (Was Al-Shafī'i the Master) سنة ١٩٩٣ وقد رُكِّز في بحثه على مراجعة أمرتين، الأول: كون الشافعي هو المؤسس الأول لعلم أصول الفقه كما هو شائع لدى جل من كتب في الأصول، سواء من المسلمين أو غيرهم، حيث لم يسلم بكون الشافعي هو أول من رسم خارطة علم أصول الفقه، وأن هذا لم يكن معروفاً عند معاصريه، وإنما هو حكم أطلق عليه من بعد؛ والثاني: إثارة الشك في كون كتاب الرسالة مصنفًا يمكن أنْ يندرج ضمن علم أصول الفقه، وأنها ليست بتلك الدرجة التي منحها إليها أولئك الذين اعتبروها أنموذجاً احتذى في الكتابة الأصولية سواء من كتب على طريقة الفقهاء أو على طريقة المتكلمين، مع اعترافه بأنها عمل تزامن مع ظهور علم أصول الفقه علماً مستقلاً وبناءً منظماً.<sup>(٣)</sup>

والبحث الثاني بعنوان: (Uṣūl al-Fiqh and Shāfi‘ī’s Risāla Revisited) بتاريخ ٢٠١٩ في هذا البحث أعاد طرح القضية من جديد بإشكالات أخرى غير الإشكالات التي انطلق منها في السابق؛ ومن ثم راح يستدل على القضية ذاتها بأدلة أخرى تتناسب مع الأسئلة التي انطلق منها وهي أسئلة فلسفية

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٣) عبد الحميد الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق، ص ٢٢٣.



متعلقة بكشف الأسباب العقلية التي افضت إلى الجدال العلمي بينه وبين منتقديه في بحثه الأول.<sup>(١)</sup> من خلال التساؤل حول مفهوم أصول الفقه بالمعنى العلمي، والثاني تحقيب تاريخ علم أصول الفقه.<sup>(٢)</sup> وقد دعى وائل حلاق من خلال بحثه<sup>(٣)</sup> إلى إعادة النظر في مكانة كتاب الرسالة من علم أصول الفقه وتساءل هل كان الشافعي صاحب الرسالة بالفعل مؤسساً لعلم أصول الفقه. ويرى بأن هناك من كتب في علم الأصول قبل الشافعي مستنداً في كلامه إلى ما ذكره ابن النديم في كتابه الفهرست<sup>(٤)</sup> بأن محمد بن حسن الشيباني الحنفي (ت ١٨٩ هـ) كتاب الاستحسان وكتاب أصول الفقه وكتاب اجتهد الرأي.<sup>(٥)</sup> ولا يرى أي أثر لرسالة الشافعي لدى العلماء قبولاً أو رداً، بل يرى بأنَّ الملاحظة البارزة تتجلّى في غياب أي تفاعل علمي مع الرسالة.<sup>(٦)</sup> لذلك يرى أنَّ اعتبار الشافعي مؤسساً لعلم الأصول أمر لا يتناسب مع ما تسمح به المادَّة العلمية لمصادر العلم التي ترجع إلى القرن التاسع الميلادي؛ ذلك أنَّ علم أصول الفقه يتكون من مباحث معلومة، تتمثل في المباحث اللغوية، ونظرية النسخ، وقل الأخبار، والإجماع والقياس، والاجتهاد والتقليد، وهكذا مما هو معلوم في فن الأصول، ولم يرز على الوجود إلا مع قدوم القرن العاشر الميلادي، وكل مؤلف خلا من هذه

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٦، ٢٢٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢-٢٣٣ . وللمزيد ينظر:

Uṣūl al-Fiqh and Shāfi‘ī’s Risāla Revisited, p133. P149.

Was Al-Shāfi‘ī the Master Architect of Islamic Jurisprudence? Wael B. Hallaq,<sup>(٣)</sup> International Journal of Middle East Studies, Volume 25, Issue 4, in November 1993.

(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٢٥٤ . وقد ناقش الشيخ محمد أبو زهرة هذه الأقوال مبيناً أنَّ هذه الكتابات قبل الشافعي لا تعدو كونها كتابات فرعية أو أنها لم تصلنا وبالتالي فإنَّ الدقة تقتضي القول إنَّ الرسالة هي أول كتاب وصلنا كاملاً في موضوعه.

(5) Hallaq, Was Al-Shāfi‘ī the Master Architect of Islamic Jurisprudence? P 588.

(6) Ibidm, P 590.



المباحث فإنه يحدث خللاً منهجياً يصعب إصلاحه<sup>(١)</sup>؛ وفي أثر رسالة الشافعي لدى العلماء قبولاً أو رداً وقد صرخ بان الملاحظة البارزة في هذا المقام تتجلّى في غياب أي تفاعل علمي مع الرسالة، كالتعليقات وال اختصارات التي يمكن أن تكون تفاعلاً مع هذا المصنف.<sup>(٢)</sup>

ويرى وائل حلاق بإنّ الرسالة الجديدة مثل القديمة وكانت بشكل رئيس للدفاع عن حجية الحديث. ويرى أنّ تعريف علم أصول الفقه لا ينطبق على كتاب الرسالة حيث يقول: "الأمر الأبرز في القرن التاسع هو أنه لم يُنبع أي عمل في أصول الفقه. ونعني بذلك عملاً مهمته الأساسية وضع منهجية قانونية منظمة وشاملة، تهدف بدورها إلى استنباط الأحكام الشرعية من المصادر المادية – كما كان الحال بوضوح في القرن العاشر وما بعده".<sup>(٣)</sup>

وقد قرر أنّ أي علم لا يستحق أن يكون علماً بالمعنى الدقيق إلا بعد استجماعه لشروط خمسة، وهي بثابة المعاير التي ينبغي الاحتكام إليها، وعلم أصول الفقه من هذا القبيل؛ وهذا يعني أي محاولة خارج هذه الشروط تعتبر مجرد اسهامات متواضعة لا تستحق أن توضع ضمن مصنفات العلم.<sup>(٤)</sup> وهذه الشروط الخمسة الخامسة هي<sup>(٥)</sup>:

(١) الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق، ص ٢٢٤. وللمزيد ينظر بحث وائل الحلاق بعنوان:

Hallaq, Was Al-Shafi'i the Master Architect of Islamic Jurisprudence? P 600.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣١، ٢٣٢، وللمزيد ينظر:

Hallaq, Was Al-Shafi'i the Master Architect of Islamic Jurisprudence? P 590.

(٣) Wael B. Hallaq, Was Al-Shafi'i the Master Architect of Islamic Jurisprudence?" p 588.

(٤) الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق، ص ٢٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٥.



- ١- يتطلب علم أصول الفقه أربع براديمات (النموذج، أو المثال) (الكتاب، والسنّة، والإجماع، والقياس).<sup>(١)</sup>
  - ٢- أصول الفقه ترتيب منظم للموضوع، يملئه منطق وتصنيف وجودي خاص.<sup>(٢)</sup>
  - ٣- يقدم أصول الفقه نفسه أمام التخصصات الأخرى على أنه منهج شرعي، ومن أبرز اهتماماته بيان الأدلة الإجمالية.<sup>(٣)</sup>
  - ٤- أصبح أصول الفقه (في القرن الرابع الهجري) تخصصاً مهتماً بمواضيعه، منشغلًا بقضاياها وإشكالياتها.<sup>(٤)</sup>
  - ٥- أصول الفقه نوع من التأليف له أدبياته العلمية الخاصة به.<sup>(٥)</sup>
- من خلال هذه الشروط يبرهن وائل حلاق على أنَّ رسالة الشافعي ليست مصنفاً في علم أصول الفقه، وهذه الشروط بمثابة المعايير في عدم اعتبار كتاب الرسالة أول مصنف في علم أصول الفقه، ولا كون صاحبها هو المهندس الأول لهذا العلم.<sup>(٦)</sup>
- إذن فكلام وائل حلاق بأنَّ الرسالة الجديدة مثل القديمة وكانت بشكل رئيس للدفاع عن حجية الحديث، وقوله إنَّ تعريف علم أصول الفقه لا ينطبق عليها غير دقيق، لا يصح لوجهين:
- الوجه الأول: أنَّ حلاق قدم تعريفه لأصول الفقه وأراد تطبيقه بأثر رجعي على الرسالة، ورأى أنه لا ينطبق على الرسالة. حلاق يرى أنَّ عمل أصول الفقه هو: "عمل مهمته الأساسية وضع منهجية قانونية منظمة وشاملة بشكل طبيعي عضوي، هدفها استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها المادية". وهذا التعريف ينطبق على المؤلفات الأصولية اللاحقة ويرى أنَّ العمل بهذا التعريف لم يظهر إلا في القرن العاشر أي: ما بين نهاية القرن الرابع الهجري والقرن الخامس. أما علم أصول الفقه فهو مجموعة القواعد الكلية التي يتوصل بها إلى

(١) الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق، ص ٢٣٦-٢٣٧. (٢) Ibidm, p136.

(٣) Ibidm, p140.

(٤) Ibidm, p142.

(٥) Ibidm, p146.

(٦) الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق، ص ٢٣٦-٢٣٧.



استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. وبالتالي، لا يمكن تطبيق طريقة التأليف الأصولي في مرحلة متأخرة على الكتب المتقدمة.<sup>(١)</sup>

أما الوجه الثاني فهو أنَّ المطالع للرسالة يجد أنها بحثت مواضيع أصولية مثل حجية خبر الواحد والبيان والعموم والخصوص. والناسخ والنسخ. والقياس والاستحسان والإجماع وغير ذلك. فهي بحثت في الأدلة الإجمالية (الكتاب والسنة والإجماع والقياس) وبحثت في أبحاث لغوية تتعلق بمسائل لازمة لفهم الكتاب والسنة مثل: البيان والعموم والخصوص. وبحثت في العلاقة بين القراءان والسنة مثل النسخ. كما بحثت ما لا يراه الشافعي دليلاً إجمالياً مثل: الاستحسان. فهي كتاب في أصول الفقه مع أنَّ تبويب الكتب التي ظهرت بعده أفضل منها وهذا طبيعي في كل علم. وقد رتب رحمة الله كتابه أبواب علم أصول الفقه وتعليقه، وجمع فصوله ومطالبه، فبحث في القراءان الكريم من حيث الفهم والدلالة، وفي السنة أيضاً، وفي طرائق إثباتها، وعلاقتها بالقراءان. ثم بحث في الدلالات اللفظية، فتكلم في العام والخاص، وفي المشترك والجمل والمفصل، وبحث في الإجماع وحقيقة، وناقشه مناقشة علمية لم يعرف أنَّ أحداً سبقه إليها، وضبط القياس وتكلم في الاستحسان.<sup>(٢)</sup> والواقع أنَّ فقهاء المذاهب الأربعة لم يخالفوا الشافعي في الأدلة التي قررها، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس إذ هذه الأصول مجمع عليها والزائد عليها هو موضع خلاف بينه وبين أكثرهم؛ لأنَّهم قد أخذوا بكثير مما قرر، ولكنهم ناقشوه في بعض ما ذكر، وزادوا عليه أدلة أخرى، فالحنفية زادوا الاستحسان، والعرف. والمالكية زادوا إجماع أهل المدينة الذي أخذوه عن مالك والذي خالف فيه الشافعي كما خالف في الاستحسان والمصالح المرسلة، كما زاد المالكية عليه التوسع في باب الذرائع. والخاتمة أقرب ما

(١) Ahmet Temel, The Missing Link in the History of Islamic Legal Theory: The Development of Uṣūl-Fiqh between al-Shāfiī and I-Jaṣṣāṣ during the ٣rd/٩th and Early ٤th/١٠th Centuries. Page: 27٧.

(٢) محمد أمين مصطفى يوسف البكري، الرسالة للشافعي في ميزان العلم، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، العدد ٢٥، ٢٠٢٠، ص. ٥٨.



يكون إلى المالكية من حيث الينابيع التي استقروا منها مادة الفقه.<sup>(١)</sup> وفي هذا الصدد يقول أبو زهرة: "ولا نقول إن الشافعي قد أتى بالعلم كاملاً كمل الوجه، بحيث إنه لم يبق مجهوداً ملء بعده، بل إنه جاء من بعده من زاد وفني، وحرر مسائل كثيرة في هذا العلم".<sup>(٢)</sup>

من هنا يتبيّن أن البداية الحقيقة، والانطلاقـة الكـبرـى للتألـيف في علم أصول الفـقه على يـد الشـافـعـي مـحـمـد بن إدـرـيس المـطـلـيـ، (ت 204 هـ). كان ذلك من خـلـال الرـسـالـة الـتـي أـطـبـقـت شـهـرـهـا الـآـفـاقـ.

ومن جهة أخرى، كانت قد ظهرت بعض الكـتابـات الـتـي تـنـاـولـت بـعـض قـضـاـيـا أـصـوـلـ الـفـقـهـ. لـيـس هـذـا فـحـسـبـ؛ بل إنـ مـعـاصـراـ لـلـشـافـعـيـ هو عـبـدـ الـوـهـابـ بـنـ عـطـاءـ أـبـيـ نـصـرـ الـخـفـافـ الـبـصـرـيـ (ت ٢٠٤ هـ / ٨١٩ مـ) وـضـعـ بـكـتاـبـ فـيـ النـاسـخـ وـالـمـنـسـوـخـ. <sup>(٣)</sup> أـيـ: أـنـ الـتـرـيـةـ الـعـلـمـيـةـ وـالـقـاـفـيـةـ كـانـتـ حـيـنـ ظـهـرـتـ الرـسـالـةـ تـرـيـةـ خـصـبـةـ، فـكـانـتـ تـرـيـةـ بـحـثـ وـنـقـاشـ، وـكـانـتـ انـعـكـاسـاـ لـلـحـالـةـ الـفـكـرـيـةـ لـلـمـجـمـعـ فـيـ ذـلـكـ الـوقـتـ.

ومن الجدير بالذكر أن كتاب الرسالة ليس الكتاب الوحيد الذي كتبه الشافعي في أصول الفقه، بل كتب كذلك: إبطال الاستحسان، جمـاعـ الـعـلـمـ، رسـالـةـ فـيـ بـيـانـ النـاسـخـ وـالـمـنـسـوـخـ مـنـ الـقـرـءـانـ وـالـسـنـةـ وـالـقـيـاسـ.. وقد تـنـاـولـ فـيـ كـتـبـ أـخـرـىـ قـضـاـيـاـ مـتـعـلـقـةـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ. مـنـ هـذـهـ الـكـتـبـ: الـأـمـ إـنـهـ يـحـتـويـ عـلـىـ مـسـائـلـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ، جـمـاعـ الـعـلـمـ، إـبطـالـ الـاستـحسـانـ. أـمـاـ الـقـضـاـيـاـ الـتـيـ تـنـاـولـهـاـ الشـافـعـيـ فـيـ الرـسـالـةـ فـمـنـهـاـ حـجـيـةـ الـسـنـةـ وـالـرـدـ عـلـىـ مـنـكـرـهـاـ وـالـاحـتـاجـاجـ بـخـرـ الـوـاـحـدـ، الـقـيـاسـ وـشـرـوـطـهـ، وـالـإـجـمـاعـ وـحـجـيـتـهـ، وـالـنـسـخـ وـشـرـوـطـهـ وـالـجـائزـ مـنـهـ. هـذـهـ الـقـضـاـيـاـ أـثـارـتـ بـحـثـاـ شـدـيـداـ بـعـدـ الرـسـالـةـ بـيـنـ مـؤـيـدـ وـمـعـارـضـ. فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـحـجـيـةـ الـسـنـةـ، فـإـنـ بـعـضـ الـعـلـمـاءـ يـرـىـ أـنـ الشـافـعـيـ يـشـيرـ إـلـيـهـ الـشـافـعـيـ فـيـ كـتـابـ جـمـاعـ الـعـلـمـ وـيـنـقـضـ أـقـوـالـهـ كـانـ مـنـ الـمـعـتـزـلـةـ، وـقـالـ آخـرـونـ؛ بـلـ هـوـ مـنـ إـحـدـيـ الـفـرـقـ الـتـيـ اـشـتـهـرـتـ بـالـزـنـدـقـةـ فـيـ ذـلـكـ الـعـصـرـ. <sup>(٤)</sup> الـمـهـمـ أـنـ هـذـاـ الرـدـ جـعـلـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ يـقـولـ: "مـاـ أـحـدـ مـنـ أـصـحـابـ الـحـدـيـثـ حـمـلـ مـحـبـرـةـ إـلـاـ وـلـلـشـافـعـيـ عـلـيـهـ مـنـهـ... فـقـلـنـاـ يـاـ أـبـاـ مـحـمـدـ كـيـفـ ذـلـكـ قـالـ إـنـ

(١) مـصـطـفـيـ سـعـيدـ الـخـنـ، أـبـحـاثـ حـولـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ الـإـسـلـامـيـ تـارـيـخـهـ وـتـطـوـرـهـ (ـدـمـشـقـ: دـارـ الـكـلـمـ الـطـيـبـ، ١٤٢٠ـهــ ٢٠٠٠ـمـ)، صـ ١١٤ـ.

(٢) مـحـمـدـ أـبـوـ زـهـرـةـ، أـصـوـلـ الـفـقـهـ (ـالـقـاهـرـةـ: دـارـ الـفـكـرـ الـعـرـبـيـ، دـ.ـمـ)، صـ ١٦ـ.

(٣) إـبـنـ النـديـمـ، الـفـهـرـسـ، صـ ٢٨٠ـ.

(٤) بـلـتـاجـيـ، مـنـاهـجـ الـتـشـرـيـعـ الـإـسـلـامـيـ، جـ ٢ـ، صـ ٦٩٦ـ٦٩٧ـ.



أصحاب الرأي كانوا يهزوون بأصحاب الحديث حتى علمهم الشافعي وأقاموا الحجة عليهم.<sup>(١)</sup> وهذا يعني أنَّ أصول الفقه نما بشكل طبيعي بعد ظهور الرسالة، أي: أنَّ كتاب الرسالة كان مُفروقاً حاسماً في تاريخ تدوين أصول الفقه. وبذلك يصح القول إنَّ الشافعي هو الرائد في هذا المجال كما يقول الدكتور طه جابر العلواني: "وقد أصبحت رسالة الشافعي منارة يهتدى به السالكون سبيل الأحكام الشرعية بِمَأْمَنٍ من الزلل والخروج عن الجادة. عظمت بها فائدة أهل الحديث، وأهل الرأي على حد سواء، وتحول الصراع الذي كان بين الفريقين إلى صراع من نوع جديد له مرجع من قواعد ثابتة، وأسس واضحة ساعدت على تنمية وتركيبة الشروة الفقهية، وإضافة مذهب جديد وسط بين مذهب أهل العراق، وأهل الحجاز".<sup>(٢)</sup>

صحيح أنَّ التأليف في علم الأصول نصح بعد ذلك بقرون؛ ولكن ما كان لعلم الأصول أنْ يصل إلى ما وصل إليه دون مبادرة الشافعي ومن أتى بعده وإن كان مؤلفات بعضهم قد فقدت ولم تصلنا. وقد كان كل هذا الزخم من أثر ما كتبه الشافعي رحمه الله، وكانت رسالته محفزاً من ألف بعده إما للتوسيع في مباحث الأصول، أو تأييده أو اعتراضه عليه كالمختصون. يقول مجید خدوري (ت ٢٠٠٧ م) عن تأثير الرسالة: "لقد بين الشافعي بشكل منطقي صحيح أنَّ الفقه الذي تناقله جيله عمن سبقه مني على أساس إسلامية. لم يكن في الشافعي بروض مصادر التشريع التي لا تستند إلى الوحي كالعرف والأراء الشخصية (في إشارة إلى الاستحسان)، بل حدد أيضاً الطريقة التي يجب أنْ يلتزم بها (الجتهد عند إجراء) القياس والاجتهاد حين يتم استنباط حكم ما من المصادر الشرعية المعتبرة"؛ ويتبع ويقول: "الشافعي هو الذي بين طريقة للاستنباط الفقهي تضبط هذا الاستنباط ضمن إطار مصادر التشريع الإسلامي وتحصره به".<sup>(٣)</sup>

(١) يوسف عبد الله عبد البر القرطبي، الانتقاء في فضائل ثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥ م)، ص ٧٦.

(٢) العلواني، علم أصول الفقه نسأته وتأريخه وتدوينه، ص ٥٠.

(3) as-Shafi's Risalah. Translated by Dr Majid Khadduri, reprinted 1997, Cambridge CB2 2DQ. UK, P 45.



ويقول أبو زهرة عن تأثير رسالة الشافعي: "وهو بهذا لم يسبق أو على التحقيق: لم يُعلم إلى الآن أنَّ أحداً سبقه."<sup>(١)</sup> ولذلك يقول الفخر الرازي: "اعلم أنَّ نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل إلى علم العروض."<sup>(٢)</sup> ويقول السيوطي: "وأول من ابتكر هذا العلم الإمام الشافعي بِهِ بالإجماع وألف فيه كتاب الرسالة الذي أرسل إلى ابن مهدي وهو مقدمة الأم".<sup>(٣)</sup> ويقول الدكتور طه جابر العلواني: "وقد عكف علماء الحنفية على دراسة رسالة الشافعي للرد على ما خالفهم فيه، واستخلاص أصول لففهم من خلال فتاوى الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في المسائل الجزئية التي عرضت له".<sup>(٤)</sup>

المطلب الثاني: مدى تأثير كتاب الرسالة للشافعي في الكتابات والتأليفات الأصولية  
الرأي الأول: رأي القائلين بعدم تأثير كتاب الرسالة في الكتابات والتأليفات الأصولية وبوجود فجوة زمنية من الشافعي إلى القرن الرابع وأدلةهم:

١- الدكتور جورج مقدسي (ت ٢٠٠٢م) يقول: "يواجه طالب تاريخ علم أصول الفقه بعض الظواهر اللافتة للنظر، مثل تلك الفجوة الزمنية الواضحة بين ظهور (الرسالة) وبين أول ظهور للكتب المصنفة في أصول الفقه استقلالاً (أي: الكتب المخصصة لأصول الفقه حسراً)، كما لا تتوافر لدينا معلومات قطعية عن تطور هذا العلم ملدة قرنين أو أكثر من الزمان بعد الشافعي".<sup>(٥)</sup> وما نقله عن الزركشي والسبكي أنَّ هنالك كتب أصولية قد كتبت بعد الشافعي إلى القرن الخامس يعتبره ظنون ملقطة كما يقول: "لا تتوفر لدينا معلومات قطعية ... وما وجد كلها ظنون ملقطة من ثنيا المصنفات المتأخرة ... وعلى هذا النحو كانت أول التصانيف

(١) أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٦.

(٢) محمد عمر حسين المشهور بفخر الدين الرازي، مناقب الإمام الشافعي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا (مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦)، ص ١٥٦.

(٣) عبد الرحمن أبو بكر جلال الدين السيوطي، إتمام الدرية لقراء النقاية، تحقيق: إبراهيم العجوز (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). ص ٦٣.

(٤) العلواني، نظرات في تطور علم أصول الفقه، ص ١٢٥.

(٥) جورج مقدسي، الشافعي وأصول المتكلمين نشأة علم أصول الفقه وأهليته، ترجمة يوسف وهب (مصر: مركز تراث للبحوث والدراسات، ط ١، ٤٤١هـ-٢٠٢٠م)، ص ٣٧-٣٨.



المستقلة المستوعبة في أصول الفقه المذكورة في هاتين القائمتين (السبكي والزرκشي)؛ تلك التي وضعها مؤلفون قضوا نحبهم في مطلع القرن الخامس الهجري/ الحادى عشر الميلادى، أي بعد قرنين من وفاة الشافعى".<sup>(١)</sup> ثم يعترف المقدسى بوجود كتب أصولية إلا أنه يعتبر تلك الكتب كتبًا غير مستقلة وغير مخصصة لأصول الفقه ويتابع ويقول: "ولكنا نعلم على الرغم من هذا أن بعض المصنفين قد تناولوا أصول الفقه في القرن الثالث والرابع الهجريين/ الناسع والعاسى الميلادى، ونقلت عنهم بعض المصنفات المتأخرة".<sup>(٢)</sup> ولعل سبب عدم وجود مصنفات أصولية مستقلة بعد الشافعى إلى القرن الرابع في نظره هو: "أن لفظ أصول الفقه لم يستعمل صراحة إلا في أواخر القرن الرابع أو الخامس الهجرى. وما صنف سابقاً فإنه لا يعدو أن يكون تصنيفه مقتضراً على جملة من أحكام الفروع، أو الكلام على القرآن والسنة والإجماع والقياس، من حيث كونها جميعاً مصادر للتشريع، لا من حيث بناء علم أصول الفقه عليها".<sup>(٣)</sup>

٢- الدكتور وائل حلاق (١٩٩٣ط): وقد ذكر أن تأثير الشافعى<sup>(٤)</sup> في أصول الفقه ليس كما يتصور الناس؛ لأنَّ التأليف في الأصول انقطع بعد الشافعى حتى القرن الرابع.<sup>(٥)</sup>

٣- يقول محمد الفاضل الطاهر بن عاشور (١٩٩٩ط): "بني علم أصول الفقه طيلة القرن الثالث، بعد الإمام الشافعى، لم يتناوله البحث ولم يتناوله التحرير من جديد".<sup>(٦)</sup> ويتابع ويقول: "فكان مظهر أصول الفقه في القرن الرابع وما بعده مظهراً متاثراً إلى حد بعيد جداً بروح الجدل والمناظرة، وعلى ذلك بترت الكتب الأولى

(١) مقدسى، الشافعى وأصول المتكلمين نشأة علم أصول الفقه وأهميته، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

(٣) مقدسى، الشافعى وأصول المتكلمين نشأة علم أصول الفقه وأهميته، ص ٢٩.

(٤) Wael B. Hallaq "Was Al-Shafi'i the Master Architect of Islamic Jurisprudence?" International Journal of Middle East Studies 25, no. 4 (1993): 587-605. <https://doi.org/10.1017/S0020743800059274>.

(٥) Wael B. Hallaq, Was Al-Shafi'i the Master Architect of Islamic Jurisprudence?" Page: 58, Uṣūl al-Fiqh and Shāfi'i's Risāla Revisited. Journal of Arabic and Islamic Studies • 19 (2019), p 129 -183.

(٦) الفاضل بن عاشور، محاضرات، ص ٣٤٦.



من أصول الفقه بعد رسالة الإمام الشافعي، ونعني بها كتاب الفقيه الشافعي أبي بكر القفال الشاشي (327هـ= 938م) وتوفي سنة ١٧٥٤هـ= ٢٦١٠م) وكتاب الفقيه الحنفي فخر الإسلام البرذوبي (٤٠٠هـ= ٤٨٢م)<sup>(١)</sup>. ويرى عدم الكتابة في هذه الفترة؛ لأنَّه اعتبر (ما كتب في علم الأصول) أصولاً جامعة مقومة لقيام كل مذهب من المذاهب باعتبار تقييده عن المذاهب الأخرى وانفصاله عنها، وجامعة لكل طائفة من الفقهاء مع اختلاف ما بين بعضها وبعض في التفريع في قواعد أصولية هي التي يتكون بها ما نعبر عنه حقيقة بالمذهب".<sup>(٢)</sup>

٤- الدكتور نور الدين الجلاصي حيث ذكر أنَّ: "... بعد كتاب الشافعي لم يكتب كتاب في أصول الفقه قط حتى زمن أبي الحسين البصري في كتابه المعتمد لا أعرف كتاباً قد كتب في أصول الفقه بين هذين الزمرين بين ٤٣٦ و٢٠٤هـ". والسبب في عدم الكتابة في أصول الفقه في هذا القرن يعود إلى طغيان سلطة المحدثين كما يقول: "لأنَّ سلطة المحدثين كانت قد ترسخت وتلك الفترة ظهرت كتب كل المحدثين تقريباً أو أساطينهم وانتشرت مدوناتهم وكانوا هم الذين يسودون العالم الإسلامي ابتداءً ربما من الشافعي صاحب المسند إلى آخر من كتب وهو الإمام النسائي وربما فيما بعد الإمام البهقي. لقد صار الأمر أشبه بكتاتورية الحديث".<sup>(٣)</sup> وسبب وجود الفجوة أو الحلقة المفقودة عندهم يعود إلى أسباب عدَّة كما ذكر، أبرزها: بسبب طغيان المحدثين كما يرى نور الدين الجلاصي وغيرهم؛ أو بسبب التقليد في الأصول فلم يكتب إلا نادراً كما يرى الفاضل محمد بن طاهر، أو بسبب أنَّ إطلاق لفظ أصول الفقه على الرسالة وما كتب بعد الرسالة لا ينطبق إلا على ما كتب بعد القرن الرابع كما يرى وائل حلاق. أو بسبب اندماج مباحث الأصول مع المباحث الفقهية فلم يستقل علم الأصول إلا بعد القرن الرابع كما يرى الطاهر محمد بن عاشور.

وهنالك احتمالات أخرى لم يذكرها هؤلاء مثلاً أنه هنالك كتب وتألُّف في الأصول إلا أنه ضاع، أو أنَّ بعض العلوم نقلت مشافهة وجائز أن يكون جزء من علم الأصول في تلك الحقبة نقلت مشافهة. أو ما زالت

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٣) في محاضرة له بعنوان حجية السنة أم سلطة المحدثين ألقاها في رابطة تونس للثقافة والتعدد. في الدقيقة ٣٠ وما بعدها. في موقعه الخاص في الفيس بوك الدكتور نور الدين الجلاصي. بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٧.



مخطوطات لأنَّ قابل الأيام قد تكشف عن المخطوطات تؤدي إلى تغيير تلك القناعات وهذا ممكن في عالم المخطوطات.

إذن كيف يفسر أثره في ظهور ما يسمى طريقة الشافعية وطريقة الفقهاء<sup>(١)</sup> في الكتابات الأصولية؟ وكيف يفسر أثره في أنَّ الأصول الحنفي بدأ تدوينه بعد الشافعي ورسالته؟ وكيف يفسر الردود على بعض المباحث الأصولية كرد داود الظاهري في رفضه القياس ورد النظام في رفضه الاجماع؟ لكن من الطبيعي أنْ ينموا الأصول بعده تماماً كما في العلوم كلها. البحوث الأولى ليست مثل ما جاء بعدها ولكن أهم دور لها هو الريادة نفسها. ويكتفي الرسالة تأثيراً هذه الريادة تأثير الشافعى في الكتابات بعده واضح في ظهور.

الرأي الثاني: رأي القائلين بتأثير الرسالة في الكتابات والتأليفات الأصولية وأدلةهم:

وفي مقابل الرأي الأول هنالك رأي يرى تأثير كتاب الرسالة في حركة التأليف الأصولي. وبالتالي عدم وجود فجوة زمنية بين القرنين أي: أنَّ بعد الشافعى إلى القرن الرابع كتب وألف في علم أصول الفقه كتب ومؤلفات أصولية وهم:

١- الدكتور طه جابر العلواني يقول (١٩٨٢ ط): "لقد سيطرت رسالة الإمام الشافعى منذ ظهورها على

---

(١) لقد سلك العلماء في التأليف في علم الأصول أربع مسالك سي كل مسلك باسم مذهبه يقال طريقة الشافعية أو المتكلمين؛ وهي الطريقة التي اختطها الإمام الشافعى في الرسالة، فبعض العلماء سار عليها؛ بتقرير المسائل، والتدليل عليها، وإقامة الحجج، واتخاذ السؤال والجواب أساساً في البيان على طريقة علماء الكلام، وكتب بها أكثر الشافعية والمالكية والحنابلة والمعتزلة وعلماء الكلام.

ويقال طريقة الفقهاء أو الأحناف، بعض العلماء سار في كتابة الأصول على طريقة التأليف في الفقه، فسبك قواعد الأصول بأسلوب متتابع ومتسلسل، وسبك هذه الطريقة بطريقة الفقهاء أو طريقة الحنفية، وسار عليها أكثر علماء المذهب الحنفي. ويقال طريقة المتأخرین وهي الطريقة التي جمعت بين الطريقتين أي طريقة الشافعية أو المتكلمين وطريقة الأحناف أو الفقهاء وامتازت كل طريقة ببعض المزايا والخصائص، وشابها بعض العيوب، فجاء المتأخرون وجمعوا بين الطريقيتين باتباع مزايا وفوائد كل طريقة، وتجنب عيوبها، وسميت هذه الطريقة بطريقة المتأخرین. ثم جاء طريقة الشاطبية وقد انفرد بطريقة خاصة في التأليف، حيث جمع فيه بين مبادئ الأصول وأسرار الشريعة، وحكم التشريع، وامتاز بالكتابة عن الأصول التي بين الشارع عللها واعتبرها أصلاً. الدكتور محمد مصطفى الرحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (دمشق: دار الخير، ط٢، ٢٠٠٦)، ج١، ص ٦٣-٦٤.



الدراسات الأصولية وانقسم العلماء على فريقين: فريق تقبل الرسالة، وحوالها إلى قاعدة حجاج عن مذهبه، وهم جمهور أهل الحديث، وفريق رفض معظم ما جاء فيها، وأدرك أنَّ عليه أنْ يرد على أصحابها ما أورده مخالف مذهبة - قبل أنْ يتأثر بما جاء فيها، وهذا ينطبق على جمهور أهل الرأي، والمخالفين في الأمور التي تعرض لها الإمام في رسالته<sup>(١)</sup>. ويتابع ويقول (١٩٨٧): "فكل من كتب في الأصول في تلك الفترة من مختلف المذاهب، كان إما ملتزماً بطريقة الشافعي سائراً على نججه، أو متأنراً اخذ لتقرير أصوله سبيلاً آخر؛ فالمالكية والحنابلة من الفريق الأول؛ إذ قبل المالكية أصول الشافعي وارتضوا منها جهه، وزادوا عليه ما خالفهم فيه من إجماع أهل المدينة والمصالح المرسلة والاستحسان، وكذلك الحنابلة ساروا على نججه وأضافوا ما خالفهم فيه. أما الحنفية فقد تأثروا بهجه أيضاً وأخذوا مما أخذ، وزادوا ما خالفهم فيه مثل العرف والاستحسان، لكنهم ساروا في تقرير الأصول وكتابتها على غير الأسلوب الاستدلالي الذي سلكه الشافعية"<sup>(٢)</sup>.

٢- الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، (ط ١٩٨٣). يقول: "اهتم كثير من علماء هذا القرن (الثالث) بالتأليف في علم أصول الفقه نتيجة الحركة العلمية النشطة بعامة، والجدلية والفقهية وخاصة، إذ أنَّ الفترة كانت فترة تأسيس المذاهب الفقهية ووضوح معالمها، والدفاع عنها، مما أدى إلى الاهتمام تلقائياً بدراسة الأصول التي يعتمد عليها كل مذهب في استنباط الأحكام"<sup>(٣)</sup>.

٣- يقول الدكتور عبد الحميد بن حمدة (ط ١٩٨٦): "أكثر الردود على الشافعي كانت من قبل فقهاء المالكية؛ لأنَّه خالف شيخه مالك حول عمل أهل المدينة الذي لم يقبله الشافعي، كما خالف مالك في مسألتي سد الذريعة والمصالح المرسلة هاته المسائل التي ناقشها الشافعي في كتاب الرسالة وفي كتاب اختلاف مالك والشافعي وكتاب اختلاف الحديث هذه المواقف هي التي أدت إلى الرد على الشافعي"<sup>(٤)</sup>.

(١) العلواني، نظرات في تطور علم أصول الفقه، ص ١٢٣ .

(٢) طه جابر فياض العلواني، علم أصول الفقه، نشأته وتأريخه وتدوينه ٢٠، (مجلة المسلم المعاصر، العدد الخامس عشر، ١٩٧٨م)، ص ٥٠ .

(٣) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية (جدة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ٩٨ .

(٤) أبو بكر محمد الليد القبرواني، كتاب الرد على الشافعي، تحقيق: عبد الحميد بن حمدة (تونس: دار العرب للطباعة، ١٤٠٦ـ١٩٨٦م)، ص ٢٩ ، ٣٢ .



٤- الدكتور عبد الحميد علي أبو زيد (ط ١٩٨٨). يقول: "أخذ هذا الفن (علم أصول الفقه) ينمو في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وذلك بالإكثار من الأدلة على إثبات القواعد، وبخت المسائل التي لم تتعرض لها رسالة (الشافعي)". ويتابع ويقول: "ومعظم المصنفات في هذين القرنين (الثالث والرابع) لا نعرف منها إلا اسمها أو نقوّلات في كتب أخرى منسوبة لها، لأنها صناعت مع ما صناع من التراث الإسلامي".<sup>(١)</sup> ويتابع ويقول: "أو اندثرت، ولكن آرائهم مدونة في كتب من تبعهم التي لا تزال محفوظة في خزائن المكتبات، أو قدر لها الله أنْ ينفع منها الغبار وتخرج لحيز الوجود وتنطبع".<sup>(٢)</sup>

٥- يقول الدكتور محمد الدسوقي (ط ٤٠٠): "وكثرت بعد الشافعي الكتابة في الأصول، وكان للرسالة تأثيرها الواضح فيما كتب في القرنين الثالث والرابع".<sup>(٣)</sup>

٦- الدكتور أحمد عبد الله محمد الضوخي، (ط ٢٠٠٦). يقول عن تأثير الشافعي فيمن أتى بعده: "لقد تكاثفت العلماء على كتب الشافعي ينهلون من علومها ويتعلّمون عليها، ويحرصون على العناية بها شرحاً وتلخيصاً".<sup>(٤)</sup>

٧- الدكتور يوسف المواري، (ط ٢٠١٢) يقول: "أدرك العلماء بعد الإمام الشافعي، أنَّ البناء المنهجي الذي شرع في تأسيسه لم يكتمل بعد، وأنه بحاجة إلى التطوير والتذهيب والمراجعة، ومن هنا كان اعتمادهم على أصول الفقه كبيراً، من حيث تقييم مسائله، وتعزيز مفاهيمه، وتأصيل قضائيه، وضبط مناهجه، حتى يتم لهم بذلك الإحاطة بمسالك النظر والاستدلال، بما من شأنه ترشيد حركة الاجتهاد".<sup>(٥)</sup>

(١) عبد الحميد علي أبو زيد في دراسته وتحقيقه لكتاب التحصيل من الحصول لسراج الدين محمود أبو بكر الأرموي (٦٨٢هـ) رسالة دكتوراه (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص ١١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٣) محمد الدسوقي، نظرية نقدية في الدراسات الأصولية (طرايلس: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ١٩.

(٤) أحمد عبد الله محمد الضوخي، علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري، دراسة تاريخية استقرائية تحليلية (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ٤٥٨.

(٥) يوسف المواري، أصول الفقه في القرن الثالث للهجرة، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد السادس عشر، جمادي الثالثة ١٤٣٣هـ / ماي ٢٠١٢م، ص ١٧-١٨.



٨- الدكتور أحمد تاميل (ط ٢٠١٤) يقول: "إن تحديد أصول الفقه فقط من خلال الأمثلة الناضجة للكتبيات في الأدبيات اللاحقة قد يؤدي إلى استبعاد كتاب "الرسالة" للشافعي وحتى كتاب "الفصول في الأصول" للجصاص من هذا النوع الأدبي بسبب افتقارهما إلى مناقشات معينة، أو نوع معين من التنظيم، أو لعدم استخدامهما مصطلح "أصول الفقه" كعنوان لهذا العلم"<sup>(١)</sup>

٩- الدكتور أحمد الشمسي (ط ٢٠١٧) يرى بأنه لا يمكن تجاهل قيمة الرسالة ما دام أنَّ آثارها قد امتدت إلى ابن سريج (ت ٣٠٩هـ) وأبي بكر الخفاف، حيث تناول الأول بعض القضايا التي طرحتها الشافعي في الرسالة نحو السنة والإجماع والمجمل وخبر الواحد والقياس وما يتعلق بالنسخ من نسخ القرآن بالقراءان والسنة بالسنة، وقد استعمل الأدلة نفسها التي ساقها الشافعي في بعض المواد، وكذلك الحال مع الخفاف حيث اقتبس من بعض عبارات الرسالة كاقتباسه عدم الجواز بتقليد أحد لأحد باستثناء رسول الله عليه السلام، واستعماله بعض عبارات الشافعي نحو إشارته لأهمية لسان العرب في فهم الشريعة، وغيرها مما يتعلق بالقياس.<sup>(٢)</sup>

أدلة الفريق الثاني:

على الرغم من أنه لا يمكن للباحث أنْ يجزم بآيات كافية القضايا التي دار حولها التأليف في علم أصول الفقه بسبب فقد كثير من مؤلفات علماء الأصول في القرن الثالث وعدم وصول جميع المؤلفات الأصولية؛ إلا أنَّ هذا لا يعني خلو ذلك الزمان من التأليفات والباحث الأصولية. بدليل وجود معلومات عما نسبه علماء

(1) Ahmet Temel, The Missing Link in the History of Islamic Legal Theory: The Development of Uṣūl-Fiqh between al-Shāfiī and I-Jaṣṣāṣ during the 3rd/9th and Early 4th/10th Centuries. Page: 273–280.

(2) الراقي، رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق، ص ٢٢٥-٢٢٦، وللمزيد ينظر: Ahmed El Shamsy, Bridging the Gap: Two Early Texts of Islamic Legal Theory. p 505, 508, 509, 512.



الترجم إلى أعلام القرن الثالث من الآثار<sup>(١)</sup> والمؤلفات<sup>(٢)</sup>. وقد ذكر مؤلفو الترجم والطبقات عدداً غير قليل من الأصوليين الذين عرّفوا بعلم الأصول، واشتهروا به مناظرة، أو تدريساً، أو تأليفاً؛ ولكن دون ذكر لعناوين مؤلفاتهم<sup>(٣)</sup> لعل السبب هو أنَّ علم الأصول في هذه الحقبة التاريخية لا يزال في مرحلة البداية يخطو نحو الاستقلال والاتكمال بالإضافة إلى أنَّ المسائل الأصولية مندجعة مع الكتابة في الفقه أكثر الأحيان.<sup>(٤)</sup> إلا أنَّ بعد قرنين من الزمن حاول العلماءأخذ علم الأصول يستقل عن الفقه كما يقول ابن عاشور: "كان علم الأصول لم يدون إلا بعد تدوين الفقه بزهاء قرنين".<sup>(٥)</sup>

واستمرت الكتابة والتأليف في علم أصول الفقه بعد ذلك دون انقطاع، إما ردًا على الشافعى مثل ما كتبه نعاء القياس أو النظام في كتاب نفي الإجماع، أو تأييدها له، هذا بالإضافة إلى أنَّ من الأصوليين من اتبَعَ أثر الشافعى في مذهب الفقهي؛ ومنهم من اقتفيَ أثره محاولاً سلوك منهجه في النظر وتقعيد قواعد أصول الفقه، كأبي بكر أحمد بن عمر بن يوسف الخفاف في كتابه كتاب الأقسام والحصل عن الإمام الشافعى في الحلال والحرام.<sup>(٦)</sup> أو الذين لم يجدوا جهداً أفضل من أنْ يشرح الرسالة نفسها، كشرح أبي بكر محمد الصيرفى (ت ٣٣٠هـ) ويسمى دلائل الإعلام في شرح رسالة الإمام؛ وأبو الوليد النيسابوري حسان محمد أحمد بن هارون القرشى الاموى، (ت ٣٤٩هـ) وشرح أبي محمد القفال الشاشى (ت ٣٦٥هـ)؛ وشرح أبي محمد عبد الله يوسف

(١) الصوبي، علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري، ج ١، ص ٥٩.

(٢) يقول السبكي: "وقفت لداود رحمه الله على أوراق يسيرة سماها الأصول نقلت منها ما نصه: "والحكم بالقياس لا يجب القول بالاستحسان لا يجوز...". تاج الدين عبد الوهاب تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وآخرون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ)، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٣) أبو سليمان، الفكر الأصولي، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٥) محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي (الأردن: دار النفائس، ط ٢، ٢٠٠١)، ص ١٦٦.

(٦) طبع في مكة المكرمة، دار طيبة الخضراء عام ٢٠٢٣، ٥٦٠ صفحة، بإشراف عدنان زايد محمد الفهيمي أستاذ أصول الفقه المشارك بجامعة أم القرى.



الجويني (ت ٤٣٨ هـ) أبو بكر الجوزي النيسابوري محمد بن عبد الله الشيباني (ت ٣٨٨ هـ).<sup>(١)</sup>، وابن سيريع القاضي الشافعي (ت ٣٠٦ هـ) وكتب كتابا في الفقه، فيه مسائل أصولية كالنسخ وأخبار الأحاديث والإجماع وإثبات القياس.<sup>(٢)</sup> وقد ذكر الحبشي تسعه شروح للرسالة.<sup>(٣)</sup>

ومن الذين ذكر أصحاب التراجم والطبقات إما مؤلفاهم (الموجودة والمفقودة) ورسائلهم وردودهم على العلماء وإما آراءهم الأصولية.<sup>(٤)</sup> في القرن الثالث وهم:

١ - عيسى بن أبىان (٢٢١ هـ) الذي صنف كتب: الحجة الصغير، والحجة الكبير، وخبر الواحد، والجامع، وإثبات القياس، واجتهاد الرأي.<sup>(٥)</sup>

٢ - إبراهيم بن سيار بن هانى الملقب بالنظام المعتزلي (ت ٢٢١ هـ) الذي ألف كتاب النكت الذي أنكر فيه حجية الإجماع.<sup>(٦)</sup>

٣ - ألف أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) كتاب الناسخ والمنسوخ في القراءان العزيز.<sup>(٧)</sup>

٤ - ألف الأصيغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري المالكي (ت ٢٢٥ هـ) كتابا في أصول الفقه.<sup>(٨)</sup> قال ابن حارث: "كان ماهراً في فقهه... حسن القياس، من أفقه هذه الطبقة، وأهل التبيان

(١) ذكرهم أحمد محمد شاكر في مقدمة تحقيقه للرسالة، ص ١٥؛ هشام عبد الكريم البدرياني، عجالة المتنفه إلى معرفة أصول الفقه (إربد: دار الكتاب الشفافى، د.ط. ٢٠٠٨، ص ٢٣).

(٢) أحمد بن عمر بن سرّيع، الودائع لمنصوص الشائع، دراسة وتحقيق، صالح عبد الله إبراهيم الدرويش (الرياض: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩ هـ)، ج ٢، ص ٦٦٧-٦٧٧.

(٣) عبد الله محمد الحبشي، جامع الشروح والحواشي (جدة: دار المهاج، ٢٠١٧)، ج ٢، ص ٦٧٢-٦٧٣.

(٤) أبو سليمان، الفكر الأصولي، ص ١٠١.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ٣٠٣.

(٦) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين (بيروت: الناشر: محمد أمين دمج، ١٣٩٤ هـ) ص ١٤١.

(٧) طبع في جزئين بتحقيق محمد صالح المديفر، مكتبة الرشيد في الرياض.

(٨) محمد محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد الجيد خيالي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٣ م)، ج ١، ص ٩٩؛ القاضي عياض بن موسى بن عياض السستي، كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: عبد القادر الصحراوي (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ت، د.س)، ج ٤، ص ١٧.



والبيان. وتكلم في أصول الفقه<sup>(١)</sup>. وقال ابن اللباد: "ما افتتح لي طريق الفقه إلا من أصول

أصبح"<sup>(٢)</sup> إلا أن كتابه في أصول الفقه المكون من عشرة أجزاء مفقود.<sup>(٣)</sup>

٥- أبو عبد الله محمد بن سعاعة التميمي (ت ٢٣٣ هـ) وله كتاب مصنفة في أصول الفقه.<sup>(٤)</sup>

٦- وألف سريح المروزي (ت ٢٣٥ هـ) الناسخ والمنسوخ.<sup>(٥)</sup>

٧- أبو علي الحسين بن علي الكرايسي (ت ٢٤٥ أو ٢٤٨ هـ) له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه.<sup>(٦)</sup>

٨- ألف إبراهيم بن إسماعيل المصري المزني (ت ٢٦٤ هـ) كتاب الأمر والنهي على معنى الشافعى.<sup>(٧)</sup>

٩- أبو عبد الله محمد عبد الحكم (ت ٢٦٦ هـ) له كتاب الرد على الشافعى فيما خالف فيه الكتاب والسنن.<sup>(٨)</sup>

١٠- ألف داود علي خلف الظاهري (ت ٢٧٠ هـ) بعد الشافعى كتاب إبطال القياس، وإبطال التقليد، وخبر الواحد، والخبر الموجب للعلم، والحججة، والمفسر والجمل، والإجماع، والخصوص والعموم، والأصول.<sup>(٩)</sup>

(١) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤، ص ١٨.

(٢) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤، ١٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠.

(٤) ابن النديم، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان (بيروت: دار الفتوى، ط ٢، ١٤١٧/١٩٩٧)، ص ٢٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٦) إبراهيم علي الشيرازي، طبقات الفقهاء، هذبة: محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار الرائد العربي، العربي، ١٩٧٠)، ص ١٠٢.

(٧) ابن النديم، الفهرست، ص ٣١٩.

(٨) اللباد، كتاب الرد على الشافعى، ص ٢٩.

(٩) ابن النديم، الفهرست، ص ٣١٩؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ٢٩٠.



- ١١ - وألف أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) الناسخ والمنسوخ.<sup>(١)</sup>
- ١٢ - كما ألف أبو بكر محمد بن إسحاق القاشاني (ت ٢٨٠هـ) كتاب إثبات القياس وكتاب الرد على داود في إبطال القياس.<sup>(٢)</sup>
- ١٣ - أبو عمر يوسف بن يحيى الأزدي المغامي القرطبي (ت ٢٨٨هـ) له كتاب في الرد على الشافعية في عشرة أجزاء.<sup>(٣)</sup>
- ١٤ - أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكتاني (ت ٢٨٩هـ)، له كتاب الحجة في الرد على الإمام الشافعى. يشير الكتاب إلى الأصل الذى خالقه الشافعى حديث، أو إجماع بعض العلماء، أو غير ذلك.<sup>(٤)</sup>
- ١٥ - أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت ٢٩٠هـ) له كتاب الرد على الشافعى.<sup>(٥)</sup>



(١) عمر علي عمر القرزوبي، مشيخة القرزوبي، تحقيق: عامر حسن صبرى (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٠٥)، ص ٣٦٣.

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص ٣٠٩.

(٣) شهاب الدين أحمد محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر: ١٩٩٧)، ج ٢، ص ٥٢٠.

(٤) حققه الدكتور محمد أبو الأجلان أستاذ مساعد بكلية الزيتونة للشريعة وأصول الدين بتونس، يحيى بن عمر من خلال كتابه الحجة في الرد على الإمام الشافعى، ص ٧٣٣. مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت: المجلد التاسع والعشرون، الجزء الثاني، شوال ١٤٠٥هـ / ١٤٠٦هـ يوليو - ديسمبر ١٩٨٥م.

(٥) شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ج ١٥، ص ٤٢٧.



- ١٦ - ألف محمد داود علي خلف الظاهري (ت ٢٩٧هـ)<sup>(١)</sup> كتاب الوصول إلى معرفة الأصول.<sup>(٢)</sup>
- ١٧ - أبو الفضل القرطلوسي من نوادي عكراه له كتاب الرد على الشافعي في القياس.<sup>(٣)</sup>
- ومن الذين ذكر أصحاب التراجم والطبقات إما مؤلفاهم (الموجودة والمفقودة) ورسائلهم وردودهم على العلماء وإما آراءهم الأصولية.<sup>(٤)</sup> من القرن الرابع وهم:
- ١ - كتب أبو سهل التونجني من علماء الشيعة (ت ٣١٣هـ) كتابا في أصول الفقه فقد كتب: كتاب نقض رسالة الشافعي، كتاب تثبيت الرسالة، كتاب إبطال القياس، كتاب نقض اجتهد الرأي على ابن الروندي، كتاب العموم والخصوص، كتاب النقض على مسألة عيسى بن أبيان في الاجتهد.<sup>(٥)</sup>
- ٢ - وأبو بكر بن الجهم (ت ٣٢٩هـ) (تلميذ القاضي إسماعيل بن إسحاق) صاحب كتاب بيان السنة.<sup>(٦)</sup>
- ٣ - أبو الفرج القاضي المالكي (ت ٣٣٠هـ) (تلميذ القاضي إسماعيل بن إسحاق) صاحب كتاب اللمع في أصول الفقه.<sup>(٧)</sup>

(١) ابن النديم، الفهرست، ص ٣١٩.

(٢) وقد كتب عنه الدكتور ديفين ستيفورات باللغة الإنجليزية

Devin J. Stewart: Muhammad B. Daud al-Zahiri's manual of Jurisprudence Studies in Islamic Legal Theory edited by Rudd Peters & Bernard Weiss.

Page 104.

(٣) ابن نديم، الفهرست، ص ٢٩١.

(٤) أبو سليمان، الفكر الأصولي، ص ١٠١.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ص ٢٢٠؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٥، ص ٣٢٨؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة وآخرون (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ج ٢، ص ١٥٤؛ إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (إسنتول: وكالة المعارف، ١٩٥٥/١٩٥٥)، ج ١، ص ٢٠٨؛ تاريخ علم أصول الفقه، ص ٥٥٧.

(٦) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٠.

(٧) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٣.



٤- بكر بن محمد بن العلاء أبو الفضل القشيري (ت ٤٣٤هـ) (تلميذ القاضي إسماعيل بن إسحاق) صاحب كتاب مآخذ الأصول، وكتاب أصول الفقه.<sup>(١)</sup>

٥- أحمد بن المعدل بن غيلان بن الحكم العبدى البصري يكنى أبا الفضل<sup>(٢)</sup> (لم نعثر على وفاته)<sup>(٣)</sup> ألف ألف كتاب الرسالة، وكتاب الحجۃ<sup>(٤)</sup>، وأحكام القرآن<sup>(٥)</sup>، كلها كتب مفقودة؛ ولكن ذكرها المصنفون المصنفون وكتاب الفهارس والطبقات.

٦- محمد بن سعيد بن محمد الكدمي أبو سعيد (ت ٣٦١هـ) ألف كتابا بعنوان الجامع المفید من أحكام أبي سعيد في أصول الفقه.<sup>(٦)</sup>

٧- أحمد بن علي الرازى الجھاص (ت ٣٧٨هـ) كتب كتاب الفصول في الأصول<sup>(٧)</sup> وكان يرد على رسالة الشافعى وكان يتبعه في مواضع كثيرة فيه إضافات على ما أتى به الشافعى، وقد أكمل المباحث والدراسات اللغوية ومدلولات الألفاظ والمواضيع المشتركة بين الكتاب والستة، ثم انتقل إلى المباحث التي تستقل بها السنة عن الكتاب الكريم، ثم إلى دراسة الاجماع، ثم القياس، ثم الاستحسان، وختم مباحثه بموضوع الاجتهاد وما يتصل به. ويتفق منهجه في هذا الجانب مع منهج الإمام الشافعى؛ إذ كان كلاما يرکز على الجانب العملى النطبيقى في كيفية تطبيق القواعد والقوانين الأصولية على المصادر التشريعية<sup>(٨)</sup>. ويعد هذا الكتاب أول كتاب شامل وصلنا في أصول الحنفية بعد الشاشى والكرخى وأول كتاب يستوعب مباحث الأصول. وكان الجھاص في كتابه يعتمد على

(١) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥.

(٣) يقول الذهبي: "لم أر له وفاة" سير أعلام النبلاء، تحقيق: كرم البوسي، ج ١١، ص ٥٢١.

(٤) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤، ص ٦.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ص ٥٨.

(٦) نشره وزارة التراث القومى والثقافة في سلطنة عمان بتاريخ ٦/١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٥.

(٧) مطبوع في أربعة أجزاء، نشره وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية ١٩٩٤.

(٨) جمال الدين عطية، التنظير الفقهي (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٧)، ص ٤٢.

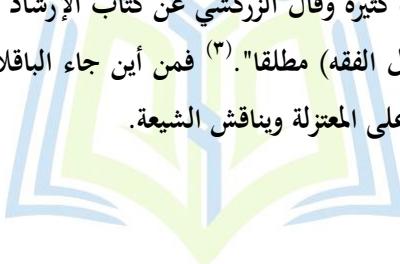


ابن أبان في ذكر القواعد الأصولية على المذهب الحنفي.

وكما هو معلوم، يوجد بين الشافعى والجصاص حوالى أكثر من قرن تقريباً ألفت خلالها كتب كثيرة ونشط التأليف في أبواب خاصة مثل أبواب الإجماع والقياس؛ وكان العلماء ينقلون عنها. ثم أتى بعد القرن الرابع دور الباقلاي الجويني والغرائى والرازى.

-٨- علي عمر بن القصار المالكي (ت ٣٩٧هـ) من مالكية بغداد له كتاب مطبوع بعنوان المقدمة في أصول الفقه<sup>(١)</sup> يعتبر أول كتاب في أصول الفقه المالكية وعمدتها بعد الجصاص مباشرة.

-٩- محمد الطيب محمد أبو بكر الباقلاي المالكي (ت ٤٠٣هـ) وإن كانت وفاته في بداية القرن الخامس إلا أنَّ معظم حياته كان في القرن الرابع له ثلاثة كتب التقريب والإرشاد في أصول الفقه على ثلاث مراتب؛ التقريب والإرشاد الكبير، والتقريب والإرشاد الأوسط، والتقريب والإرشاد الصغير<sup>(٢)</sup> وهذا الأخير مطبوع جزء منه في ثلاثة مجلدات. وقد لخصه الجويني في ثلاثة مجلدات وقال هو للإرشاد الصغير. والكبير مجلدات كثيرة وقال الزركشي عن كتاب الإرشاد للباقلاي: "وهو أجمل كتاب صنف في هذا العلم (أي: أصول الفقه) مطلقاً".<sup>(٣)</sup> فمن أين جاء الباقلاي بهذه المجلدات إذا كان التأليف قد انقطع وهو كان يرد على المعتزلة ويناقش الشيعة.



(١) طبع في تونس بدار الغرب الإسلامي، عام ١٩٩٦م. عدد الصفحات ٢٠٦.

(٢) طبع في بيروت بمؤسسة الرسالة، بتحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زيد، الطبعة الثانية ١٩٩٨. ثلاثة أجزاء.

(٣) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ١، ص ١١.



١٠ - القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ١٥٤ هـ) وإن كانت وفاته في بداية القرن الخامس إلا أنَّ معظم حياته كان في القرن الرابع وهو يقارن بالقاضي الباقلاني روى السبكي: "أنَّ له التصانيف السائرة والذكر الشائع بين الأصوليين".<sup>(١)</sup> له عدة كتب في أصول الفقه منها: الاختلاف في أصول الفقه<sup>(٢)</sup>، العمد<sup>(٣)</sup>، شرح العمد، النهاية<sup>(٤)</sup>، والنهاية في أصول الفقه.

١١ - أبو الحسين البصري محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي (ت ٤٣٦ هـ) ألف كتاب المعتمد في أصول الفقه.<sup>(٥)</sup> كانت هذه نماذج من الكتب التي تم تأليفها في الأصول بعد الشافعي من القرن الرابع الهجري دون انقطاع وتأثرت بما كتبه الشافعي تأييداً أو معارضته. وكل ما سبق سرده دليل على اهتمام الكثير من العلماء بالتأليف في علم الأصول نتيجة الحركة العلمية النشطة بعامة، والجدلية والفقهية بخاصة؛ لأنَّ الفترة كانت فترة تأسيس المذاهب الفقهية ووضوح معالمها، والدفاع عنها، مما أدى إلى الاهتمام تلقائياً بدراسة الأصول التي يعتمد عليها كل مذهب في استنباط الأحكام.<sup>(٦)</sup> وبالتالي دليل على أنَّ حركة التأليف استمرت ولرسالة الإمام الشافعي دور في حركة التأليف الأصولي، وبالتالي فإنه يُعدُّ بحق من واضح اللبنات الأولى في تدوين علم الأصول وفي بلورة طريقة متميزة في حركة التأليف في علم الأصول صار يطلق عليها طريقة الشافعية، أو المتكلمين في التأليف.

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج ٥، ص ٩٧.

(٢) القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: إبراهيم مذكر (د.م)، ج ١، ص ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٦٥؛ ج ١٧، ص ١٠٢. ذكره بعنوان النهاية في أصول الفقه، ج ١٧، ص ١٠٢، ص ٣٢٧.

(٥) الذهبي، سير أعلام البلااء، تحقيق: حسين أسد وآخرون، ج ١٧، ص ٥٨٧. والكتاب مطبوع في جزئين الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ، بتحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية في بيروت.

(٦) أبو سليمان، الفكر الأصولي، ص ٩٨.



## الخاتمة

وقد توصلت الدراسة من خلال هذا البحث إلى نتائج عدة أهمها:

- ١- هناك من يرى عدم تأثير رسالة الشافعي في حركة التأليف الأصولي، وهناك من يرى أنَّ كتاب الرسالة لا تتطابق عليها تعريف علم أصول الفقه أي: ليست كتاباً في علم أصول الفقه. وبالتالي هناك وجود الفجوة أو ما يسمى بالحلقة المفقودة في هذه الحقبة؛ تمتَّد من الشافعي وحتى قرنين بعده أي تقربياً حتى نهاية القرن الرابع. وبالنسبة لتحديد الفترة هناك من يرى أنَّ الحلقة المفقودة كانت بين الشافعي والجصاص (٣٧٨هـ)؛ وهناك من يرى أنها كانت بين الشافعي والباقلاني (٤٠٣هـ)؛ لأنَّ ظهور أول كتاب في الأصول كتب بعد الشافعي الباقلاني ومنهم من يقول أول من كتب في الأصول بعد الشافعي مكتتملاً قواعد وشروط هذا العلم هو الجصاص. وبالتالي فلا تأثير لرسالة الشافعي على ما كتب بعده.
- ٢- وهناك من يرى وبعترف بتأثير رسالة الشافعي في حركة التأليف الأصولي ويعدون كتاب الرسالة كتاباً في أصول الفقه. وبالتالي ينفون وجود الفجوة، أو الحلقة المفقودة بين الشافعي إلى القرن الرابع المجري.
- ٣- إنَّ المطالع لكتاب الرسالة وقراءة مواضيعها يتبيَّن له أنَّ الرسالة تناولت مواضيع تتعلق بأصول الفقه مثل حجية خبر الواحد، البيان، العموم والخصوص، النسخ، القياس، الاجتهاد والاستحسان. وكلها مواضيع من صلب أصول الفقه.
- ٤- إنَّ كتاب الرسالة ليس الكتاب الوحيد الذي كتبه الشافعي في أصول الفقه. وقد تناول في كتب أخرى قضايا متعلقة بالأصول. من هذه الكتب: جماع العلم، إبطال الاستحسان. أما القضايا التي تناولها الشافعي في الرسالة فمنها حجية السنة والرد على منكريها، القياس وشروطه، والإجماع وحجيته، والنسخ وشروطه والجائز منه. هذه القضايا أثارت بحثاً شديداً بعد الرسالة بين مؤيد ومعارض.
- ٥- إنَّ حركة التأليف استمرت بعد الشافعي في القرن الثالث المجري دون انقطاع وحتى القرن الرابع. فحركة التأليف في أصول الفقه لم تتوقف البتة، وكل هذا بسبب الشافعي، وبالتالي فإنه يُعدُّ بحق من واضح اللبنات الأولى في تدوين علم الأصول وفي بلورة طريقة متميزة في حركة التأليف في علم الأصول صار يطلق عليها طريقة الشافعية، أو المتكلمين في التأليف.
- ٦- لا يوجد مبرر علمي لقول الدكتور جورج مقدسي إنَّ الكتابة والتأليف في أصول الفقه لم يستمرا بعد



الشافعي؛ بل عادا وظهرا في القرن الرابع الهجري. وكذلك ما قاله الدكتور وائل حلاق. أنَّ تأثير الشافعي في أصول الفقه ليس كما يتصور الناس؛ بحجة أنَّ التأليف في الأصول انقطع بعد الشافعي إلى القرن الرابع الهجري، وكذلك ما قاله الدكتور نورالدين الجلاصي في نفيه لوجود كتب أصولية بعد الشافعي حتى القرن الرابع الهجري. فكلامهم إذن غير دقيق فكيف انقطع التأليف وظهر بعد ذلك بهذه القوة؟

٧- صحيح أنَّ التأليف في علم الأصول نضج بعد ذلك بقرون؛ ولكن ما كان لعلم الأصول أنْ يصل إلى ما وصل إليه دون مبادرة الشافعي ومن أتى بعده وإن كانت مؤلفات بعضهم قد فقدت ولم تصلنا. وقد كانت بعض الكتابات إما ردًا على ما كتبه الشافعي كالذى كتبه نفاة القياس أو النظام في كتاب نفي الإجماع، أو كانت تأييده لما طرحة الشافعي من قضايا. وقد كان كل هذا الزخم من أثر ما كتبه الشافعي رحمة الله، وكانت رسالته محفزاً من ألف بعده إما للتوسيع في مباحث الأصول، أو تأييده له أو اعتراضًا عليه.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١. أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، مصطفى سعيد الخن، (دمشق: دار الكلم الطيب، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
٢. إقام الدراية لقراء النقاشة، عبد الرحمن أبو بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم العجوز (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
٣. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣).
٤. أصول الفقه، محمد أبو زهرة، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.م).
٥. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، يوسف عبد الله عبد البر القرطبي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.م).
٦. البحر الخيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بجادر الزركشي (د.م: دار الكتبى، ط١، ١٩٩٤).
٧. التحصيل من الحصول، سراج الدين محمود أبو بكر الأرموي، تحقيق عبد الحميد علي أبو زيد (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
٨. التنظير الفقهي، جمال الدين عطية (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، ط١، ١٩٨٧).



٩. توالي التأسيس معلى محمد بن إدريس في مناقب الإمام الشافعي، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
١٠. جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحشبي (جدة: دار المنهاج، ٢٠١٧هـ).
١١. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر (مصر: مصطفى البافى الحلبي، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م).
١٢. سير أعلام النبلاء، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
١٣. الشافعي حياته وعصره آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، (القاهرة: دار الثقافة العربية، ط٢، د.س).
١٤. الشافعي وأصول المتكلمين نشأة علم أصول الفقه وأهميته، جورج مقدسى، ترجمة يوسف وهب (مصر: مركز تراث للبحوث والدراسات، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠٢٠م).
١٥. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد محمد مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالى (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م).
١٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي أحمد محمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط وآخرون (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٦).
١٧. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب تقى الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وآخرون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ).
١٨. طبقات الفقهاء، إبراهيم علي الشيرازي، هذبها: محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٧٠م).
١٩. عجالة المتفقه إلى معرفة أصول الفقه، هشام عبد الكريم البدراني، (أربيل: دار الكتاب الثقافي، د.ط، ٢٠٠٨).
٢٠. علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري، أحمد عبد الله محمد الضوبي، دراسة تاريخية استقرائية تحليلية. (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦).
٢١. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله محمد مصطفى المراغي، (بيروت: الناشر: محمد أمين دمج، ١٣٩٤هـ).
٢٢. الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، (جدة: دار الشروق، ١٩٨٣).
٢٣. الفهرست، ابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان (بيروت: دار الفتوى، ط٢، ص١٤١٧/١٩٩٧).
٢٤. القديم والجديد في فقه الشافعي، ملين ناجي، (الرياض: دار ابن القيم، ٢٠٠٠).
٢٥. كتاب الرد على الشافعي، أبو بكر محمد الليد القبرواني، تحقيق: عبد المجيد بن حمدة (تونس: دار العرب للطباعة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).



٢٦. كتاب العين، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، تحقيق، د مهدي المخزومي وآخرون (القاهرة: دار ومكتبة الملال، د.م).
٢٧. كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبكي، تحقيق: عبد القادر الصحاوي (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ت، د.س).
٢٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على ابن منظور (بيروت: دار صادر، ط، ٣، ١٤١٤هـ).
٢٩. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة وآخرون (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
٣٠. المجموع شرح المذهب، محي الدين بن شرف النووي، (القاهرة: إدارة الطباعة المطبوعة، د.ط، ٤٤-١٣٤٧هـ).
٣١. محاظرات، محمد الفاضل بن عاشور، (تونس، مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩).
٣٢. مشيخة الفزوي، عمر علي عمر الفزوي، تحقيق: عامر حسن صبرى (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٥).
٣٣. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن ركرياء الفزويي الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، د.س، ١٩٧٩).
٣٤. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادى، تحقيق: إبراهيم مذكور (د.م).
٣٥. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي (الأردن: دار النفائس، ط، ٢، ٢٠٠١).
٣٦. مقدمة العلامة ابن خلدون، ابن خلدون، (مصر: مطبعة مصطفى محمد، د.م).
٣٧. مناقب الإمام الشافعى، محمد عمر حسين المشهور بفخر الدين الرازى، تحقيق الدكتور أحمد حجازى السقا (مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦).
٣٨. مناقب الشافعى، أبو بكر أحمد بن الحسين البىهقى، تحقيق: أحمد صقر (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٠).
٣٩. مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، محمد بلتاجي، (منشورات كلية الشريعة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٧٧).
٤٠. نظرية نقدية في الدراسات الأصولية، محمد الدسوقي (طرابلس: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤).
٤١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد محمد المقري التلمساني، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر: ١٩٩٧).
٤٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى (إسبتوبول: وكالة المعارف، ١٩٥١ - ١٩٥٥).
٤٣. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد مصطفى الرحيلى (دمشق: دار الخير، ط، ٢، ٢٠٠٦).



٤. الودائع لنصوص الشرائع، أحمد بن عمر بن سُرِّيَّح، دراسة وتحقيق، صالح عبد الله إبراهيم الدرويش (الرياض: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ).

٥. وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس طبعة (بيروت: دار صادر، د. ط، ١٩٧٧).

#### ثانياً الدوريات:

١. أصول الفقه في القرن الثالث للهجرة، يوسف المواري، (مجلة الحضارة الإسلامية، العدد السادس عشر، جمادي الثالثة ١٤٣٣هـ / ماي ٢٠١٢م).

٢. رسالة الشافعي من منظور وائل حلاق سياق الطرح ومنهج المعاجلة، عبد الحميد الراقي (مجلة المدونة، تونس، العدد السادس ٢٣-٢٤٢٠٢٠م).

٣. الرسالة للشافعي في ميزان العلم، محمد أمين مصطفى يوسف البكري (مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث، العدد ٢٥، ٢٠٢٠).

٤. علم أصول الفقه نشأته وتأريخه وتدوينه، طه جابر العلواني (مجلة المسلم المعاصر، العدد الرابع عشر، ربيع الثاني، جمادي الأولى، جمادي الثاني ١٣٩٨هـ ١٩٧٨).

٥. علم أصول الفقه، نشأته وتأريخه وتدوينه ٢، طه جابر فياض العلواني (مجلة المسلم المعاصر، العدد الخامس عشر، ١٩٧٨).

٦. نظرات في تطور علم أصول الفقه، طه جابر العلواني (مجلة أضواء الشريعة، الرياض، العدد العاشر، ١٤٠٢هـ).

٧. يحيى بن عمر من خلال كتابه الحجۃ في الرد على الإمام الشافعي، محمد أبو الأజفان (مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت: المجلد التاسع والعشرون، الجزء الثاني، شوال ١٤٠٥هـ ربیع الآخر ١٤٠٦هـ يوليو- ديسمبر ١٩٨٥).

#### ثالثاً: المصادر الإنجليزية

1. Ahmed El Shamsy, (2017), Bridging the Gap: Two Early Texts of Islamic Legal Theory. *Journal of the American Oriental Society*. 137. 3, university of Chicago.
2. Muhamad Edris Al Shfi, (1997) as-Shafi's Risalah. Translated by Dr Majid Khadduri, reprinted, Cambridge CB2 2DQ. UK.
3. Devin J. Stewart: (2022) Muhammad B. Daud al-Zahiri's manual of Jurisprudence Studies in Islamic Legal Theory edited by Rudd Peters & Bernard Weiss.



4. Wael B. Hallaq, (2019), *Uṣūl al-Fiqh and Shāfi‘ī’s Risāla Revisited*. *Journal of Arabic and Islamic Studies* • 19. Colombia University.
5. Wael B. Hallaq, (1993) Was Al-Shāfi‘ī the Master Architect of Islamic Jurisprudence? *International Journal of Middle East Studies*, Volume 25, Issue 4, in November.
6. Ahmet Temel, (Sep,2014), *The Missing Link in the History of Islamic Legal Theory: The Development of Uṣūl-Fiqh between al-Shāfi‘ī and I-Jaṣṣāṣ during the 3rd/9th and Early 4th/10th Centuries*.

رابعاً: روابط الإنترت:

نور الدين الجلاصي في محاضرة له بعنوان حجية السنة أم سلطة الحدثين ألقاها في رابطة تونس للثقافة والتعدد. في الدقيقة ٣٠ وما بعدها. في موقعه الخاص في الفيس بوك الدكتور نور الدين الجلاصي. بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٧

<https://www.facebook.com/profile.php?id=100064953786170>

